وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص لسانيات تحليل الخطاب

مذكرة لنيل شهادة ماستر الموسومة بـــ:

الجملة في الدرس اللساني الحديث والمعاصر

تحت إشراف الدكتور:

- كريم بن سعيد

إعـداد الـــطـالبـــة:

❖ سويدي أسماء

لجنة المناقشة

زحاف جيلالي:	**رئيسا**
كريم بن سعيد	**مشرفا ومقررا**
زروقي معمر.	**ممتحنا**

الموسم الجامعي

1439ه/1440ه – 2019م/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ربّ لك الشكر على ما أعطيت ووفيت ولك الحمد على ما قضيت، تباركت ربنا وتعاليت، علمتنا ما جهلنا، ووفقتنا وأعنتنا على إتمام ما بدأنا، ومن باب قولع تعالى: ﴿لا تنسوا ذوي الفضل منكم﴾

أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "بن سعيد كريم" على دعمه ومساندته لي في إنجاز هذه المذكرة، فكان نعم المعلم والناصح الأمين في جميع المراحل، فجزاه الله خيرا وبارك له في عمره وعلمه، ومهما كتبت فلن أوفيه حقه وله من الله تعالى الجزاء الأوفى.

كما أتقدّم بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى كل من زرعوا فينا بذور العلم ولقنونا دروس المعرفة، أساتذتنا الكرام من الطور الإبتدائي إلى هذه المرحلة، الذين لم يبخلوا علينا بالدعم والنصح.

كما اتقدّم بجزيل الشكر إلى كل الأشخاص الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث وإلى جميع أساتذة قسم الأدب العربي.

وإلى كل تلك الصدور الرّحبة التي لم تبخل علي ولو بكلمة دعاء

إهداء

أحمد الله عزّوجل عاى منّه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى تاج رأسي .... أبي الغالي

إلى منبع الصفاء الروحي .... إلى أمي الحبيبة

إلى من يهتديني بنوره أينما أكون ويذلل لي الصعاب لأكون ..... خطيبي "عبد الكريم"

إلى أغلى كنزوهبة لي ..... إخوتي

أهدي عملي هذا

مقدمة

إن اللغة العربية من أشرف اللغات وأعلاها مكانة، بها نزل القرآن الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الإسلامي وغيره، حيث صارت لغة التواصل والحوار ولغة العلم والتفكير، ومع تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليل على سعتها حيث تُرجمت إليها العلوم والآداب المختلفة وأصبحت لغة الحديث الترسيمية في المحافل العامة.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي حضيت بها اللغة العربية فإنها نالت اهتمام الدارسين، ابتداءا بأئمة النحو واللغة من أمثال سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم ممن بذلوا جهدا جهيدا في دراستها والتقعيد لها في مختلف مستوياتها (الصوتية، التركيبية، الصرفية والدلالية).

ومن اهم ما نتحدث عنه في اللغة النحو؛ الذي يتناول نظام بناء الجملة، ودور كل عنصر في هذا البناء وعلاقة عناصر الجملة بعضها ببعض، وأثر كل عنصر في الآخر مع الاهتمام بالعلامة الإعرابية.

ومن هذا المنطق فإن الجملة تعد القاعدة الأساسية التي ينطلق منها البناء اللغوي، وهي أول العقد التي يتوقف عليها كل نسيج لغوي في إحكام العبارة، وهي اللحمة لسدى الكلام، والمرقاة لمدراج القول.

ومن أهم القضايا التي تثيرها الجملة هي مدى أهمية دراستها في القديم والحديث، كما يعد البحث فيها عند المحدثين هو ا لاساس في الدراسة اللغوية الحديثة، التي تتجه إلى وصف الجملة وتحليلها.

من هنا جاءت هذه الدراسة محاولة إبراز نظرة الدارسين المحدثين للجملة من حيث مفهومها وتقسيماتها، وإلى مدى التطور الذي وصلت إليه دراستها، فعنونت بحثي هذا بـ«**الجملة في الدرس اللساني الحديث والمعاصر**»، ومنه نطرح الإشكال التالي: ما مفهوم الجملة؟ وما هي الأسس المعتمد في تقسيمها؟ بأي منظور درست وحللت بنية الجملة في ضوء المناهج الحديثة وما النظريات التي عدت أصالة الفكر النحوي العربي؟.

فقد وقع اختياري على هذا الموضوع بدوافه ذاتية وأخرى موضوعية؛ اما الدوافع الذاتية رغبتي في البحث والدرس الحديث والمعاصر، النحوي واللسانس عامة والغحاطة قدر المستطاع بجوانب موضوع الجملة وما يتعلق به من احكام بصفة خاصة، إضافة إلى حب الإطلاع على جوهرية اللغة العربية.

والموضوعية أجملها في النقاط الآتية:

- الكشف والتعرف على جوهرية الجمل في الدرس الحديث.
- ضرورة تعرف الباحث على طريقة دراسة الجملة لدى المحدثين، وما أضاف هؤلاء إلى الدراسات القديمة.

واتبعت المنهج الوصفي التحليلي لملاءمة والدراسة فاستفدت منه في المفهوم والبنية والتحليل للجملة، أما منهج الدراسة الذي اعتمدته في التطبيق على الجملة العربية ودراستها فكان المنهج الوظيفي الذي يقوم على تحديد العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة والدور الذي يؤديه كل عنصر في تركيبها.

أما عن تقسيم البحث فقد قسم إلى مدخل وفصلين تتصدرهم مقدمة وينتهي بخاتمة تنطوي على أهم النتائج المتوصل إليها، مع تذييل البحث بقائمة المصادر والمراجع.

فضم المدخل تمهيدا وتعريف لكل من النحو والجملة أما الفصل الأول المعنون بـ«**الجملة و أقسامها عند المحدثين**»، الذي تبنى ثلاثة مباحث هي كالآتي:

- ✓ المبحث الأول: مفهوم الجملة عند المحدثين
- ✓ المبحث الثاني: بنيتها عند الدارسين التوليديين التحويليين
- ✓ المبحث الثالث: أقسام الجملة.

وجاء تحت كل مبحث مجموعة مطالب تناولت نماذج لدارسي الجملة كل على حدى

ثم يأتي الفصل الثاني تحت عنوان «**الجملة في الدرس اللساني الحديث**» الذي قسمته إلى أربع مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: الجملة عند اللسانيين المحدثين.
- ✓ المبحث الثاني: أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي.
- ✓ المبحث الثالث: البنيةالعامة للجملة في النحو الوظيفي.
- ✓ المبحث الرابع: نموذج تطبيقي (دراسة للجملة من منظور وظيفي)

فلا يخفى على اهل التدقيق والتحقيق أن هذا الموضوع واسع ومشعب لا يمكن استقصاء كل جوانبه في بحث واحد، كان التركيز على أهم جهود المحدثين لا كلها.

ولما كان موضوع الجملة من اهم القضايا المطروحة قديما وحديثا فقد تعددت الآراء ومن ثم تنوعت المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ومن هذه المصادر والمراجع نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراستها في مفهومها وتقسيماتها النحوية).
- ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة غلى النص).
- نعوم تشومسلي، مظاهر النظرية النحوية، تر مرتضى جواد باقر.

ومن الصعوبات التي واجهتني في تقسيمات الجملة خاصة فرغم كثرة الكتب التي تطرقت لدراستها في أبوا وفصول وكتب خاصة بها إلا أنها لم تعتمد نفس معايير التقسيم، وهذا ما جعلني أذكر تقسيمات كل واحد منهم علىحدة، ونذرة المؤلفات التطبيقية حول النظرية اللسانية، إضافة إلى أوضاع جائحة كورونا التي نمر بها.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم جزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل «**كريم بن سعيد**» على كل التوجيهات التي قدمها لي، وأشكر جميع من ساهم في إخراج هذا العمل على هذه الصورة، وقبل هذا شكري لله سبحانه وتعالى، وصلّى الله على النبي الأمين محمد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مدخل

... من الثابت في اللسانيات الحديثة أن تُتخذ الجملة منطق لكل دراسة نحوية تروم وصف اللغة وتعقيدها، وتجعل من اهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرج على هذه البنية من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها.

وقد أولى نحاتنا القدماء الجملة اهتمامهم، فقد درسوا منذ سيبويه (180ه) أنماطها وطريقة بناءها، كما عالجوا جانب كبير من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية الدلالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها والتقديم والتأخير والحذف ... إلخ.

وتابع النحاة المحدثون البحث في الجملة، وتمثل جهودهم في دراسة بنيتها وتشكلها على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها محاولات متنوعة سجلوا من خلالها ملاحظات مفيدة تفاوتت قيمتها وما قدمته للدرس النحوي، ولئن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية فإن أصحابها يلقون على أن العربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها؛ وذلك من خلال ما تبنوا من مناهج وأنظار وفرضيات كختلفة وأكبت المد اللساني الحديث.[1]

على الرغم من أن ولّت هذه الجهود تنحو منحى وصفيا تقريريا يقوم على عرضها وما اشتملت عليه من أنظار، فإننا سنحاول عرضها صادرين في ذلك عن اقتناع يتمثل في:

- أن اللغة بمادتها المتوالدة وبتجلياتها في الاستعمال، تظل موضوعا مفتوحا للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأهيل، وتظل اجتهادات المحدثين أيضا لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث، لكنها لا تشكل بديلا للنحو العربي.
- أن الوصول إلى وصف للعربية يحقق الأصالة والمعاصرة يجب أن ينطلق من خلال المشترك بين مقولات اللقديم ومعطيات الحديث، إذ أن لكل لغة منطقتها وخصائصها ولكل نظر ظروفه وغايته ومنهجه.[2]

وقبل الولوج إلى هذا لابد من الخوض في تعريف النحو وكذا الجملة كونها موضوع بحثي:

---

[1] ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع19/75، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 32.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 32-33.

أولا التعريف الإصلاحي للنحو:

لعل مصطلح النحو غير وارد عند العلماء العرب في القرون التي عاش فيها أبو الأسود الدؤولي وتلامذته ممن جاء بعده وحتى عند الذي سمى كتابه بقرآن النحو سيبويه، وقد أورد ابن السراج (316ه) تعريفا له إذ يقول: «أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب وهو على علم إستخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فاستقراء كلام العرب فاعلم أن الفعل رفع، والمفعول بع نصب، وأن فعلا مما عينه باء أو واو تقلب عينه من قولهم قاع وباع».[3]

وهذا يعني أن ابن السراج بسبق تعلم كلام العرب، ثم نحوه أو ضبطه فالتعلم يأتي بالضبط والمقصود من تعبير أنه لم يتم تعلم الكلام أو الجملة لا يمكن استخراج الفعل والفاعل والمفعول.

قد يكون ابن السراج منقصا في تعريفه للنحو، اقتصر فقط على التعريف بمصادره وبيان الهدف من هذا العلم، وبعد ذلك يأتي من هو مشتهر بتعريفه للنحو هو ابن جني (392ه) الذي قدم تعريفا يؤخذ به إلى الآن، وهو: «انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقير والتكثير والإضافة والنسب والتركيب وغيره»[4] ومن خلال هذا فإنه لم يحذف الصرف من النحو وقد مزج بينهما.

وأما عن حد هذا المصطلح عند علماء القرون المتأخرة، امثال الشريف بن علي بن محمد الجرجاني (816ه) في كتابه «التعريفات» فو: «علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده».[5]

فربما بهذا التعريف يكون الجرجاني قد قدم تعريفا كاملا، إذ تحول مفهوم النحو من تتبع كلام العرب إلى العلم بقوانين هذا الكلام، فمن المنطقي أن يتبع الإنسان كلاما ثم إذا عرفه تمكن منه، ولأن اللغة لها قاعدة يسير عليها من يحتاج أن يتعلم أكثر، كما أن الجرجاني لم يستعمل كلام العرب، إنما قال التراكيب العربية، إذ أن التمكن من التركيب يأتي بعد معرفة القواعد والقوانين الخاصة بتكل اللغة.

---

[3] ابن السراج، الأصول في النحو العربيتح عبد الحسين فتلى، ط3، بيروت، 1988، ج1، ص 35.

[4] ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، مصر، 1306ه، المطبعة الخيرية، ص 105.

[5] الشريف محمد الجرجاني، التعريفات، ط1، مصر، 1306ه، المطبعة الخيرية، ص 105.

أما التعريف الذي يقدمه المحدثون؛ أمثال إبراهيم مصطفى الذي عاب على النحاة المتقدمين تضييقهم لمفهوم النحو لأنهم جعلوه مرادف الإعراب أو حركات أواخر الكلمات، فيعطب إبراهيم مصطفى لمفهوم النحو يكون قد استقاه من النحاة المتقدمين قائلا: «هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حي تتشتق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها وذلك أم لكل كلمة وهي منفردة معنى خاص تتكفل اللغة ببيانه وللكلمات المركبة معنى، هو صورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس وتأليف الملمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها».[6]

وعليه فإبراهيم مصطفى يجعل النحو قانونا للغة التي وفقها يتم اختيار الكلمات ذات الدلالة المعجمية لتؤدي وظيفتها الخاصة داخل السياق، لأن المتعارف عليه هو أن الكلمة تكتسب معنى خاصا إذا دخلت في تركيب معين.

وأما عن هذا المصطلح وما يقابله في اللغات الأجنبية، فهو أمام مجموعة من الترجمات، أولهما ما يقال له Grammaire وثانيهما مصطلح Syntaxe، إذ يذكر صالح الكيشو بعد أن أورد رأي الفارابي الذي ينص على أن: «علم قوانين الأطراف هو المخصوص بعلم النحو ليس إلا قسما منه أقسام علم اللسان، وتقابله كلمة Suntaxis الإغريقية الأصل والمركبة من Sun بمعنى اللسان وtaxis بمعنى ترتيب».

ولفظ النحو في العربية يفيد نفس المعنى تقريبا، لأن المتكلم ينحو به نحو طريقة أهلها، إن يتبعهم في ذلك ويقتفي أثرهم وفي نفس الوقت يترجم مصطلح Grammaire Syntagnatique بالنحو الأركاني أو نحو المكونات.[7]

وفي كتاب «نظرية تشومسكي Chomesky اللغوية» التي ألفها جون ليونز Jhon Lyons وضع النحو مقابل كلمة Syntaxe وتختص بتحديد معنى الجملة ودلالة الكلمات ونظمها في الجملة.[8]

وبعد وضع صفحات يغير تشومسكي دلالة النحو إلى مصطلح قواعد إذ أورد هذه العبارة «استعملت مصطلح قواعد Grammaire لدلالة على كافة مستويات اللغة ووصفها وصفا علميا منهجيا، بحيث أصبح هذا المصطلح يدل على الفونولوجي Phonology أو الدلالة Sematics والتركيب Syntaxe معا».[9]

---

[6] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992/1413، دار الفكر العربي، ص ص 2-3.

[7] ينظر: صالح الكيشو، مدخل إلى اللسانيات، تونس، دط، 1985، الدار العربية للكتاب، ص 86.

[8] جونز ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ط1، مصر، 1985، دار المعرفة الجامعية، ص 153.

وهناك علماء آخرين أمثال بلومفيلد Bloomfield وأندري مارتيني Andre Martinet وغيرهم، يترجمون النحو بـ Syntaxe وهذا ما نجده عند العلماء الآخرين.

هذا كان تعريف النحو الذي عرفه العديد من العلماء فيما سبق ذكره، فالنحو إذن ميزان اللغة العربية والمدخل إلى دراسة علومها والعلوم الإنسانية، ولعلنا لم نبالغ إذا قلنا: «إنه أعظم الكنوز التي تركها علماء العربية الأجلاء».[10]

ومن تعريف النحو إلى الجملة

ثانيا: الجملة لغة

جاء في العين للخليل (ت 175ه) الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة.[11]

وفي الصحاح للجوهري: «والجملة واحد الجمل، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة».[12]

وفي المصباح المنير: «أجملت الشيء إجمالا جمعته من غير تفصيل وأجملت في الطلب».[13]

وفي المعجم الوسيط: «الشيء جمعه عن تفرق والحساب: جمع إعاده ورده إلى الجملة والكلام وفيه ساقه موجزا».[14]

---

[9] المرجع نفسه، ص 156.

[10] تسارلز فرانكل، نظرات في التعليم الجامع، تر: محمد توفيق رمزي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، دط، ص 55.

[11] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخرومي والسامراني، ج6، ص 143.

[12] اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج 5، ص ، 162

[13] أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان لبنان، بيروت، 1987، ج3، ص 43.

[14] إبراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، دار الفكر، ج1، ص 136.

وقد تعددت تعاريف الجملة لغويا بتعدد علمائنا الأبرار، فيعود في الأخير تعريفها إلى الجمع.

اصطلاحا:

وما تجدر الإشارة إليه أن المبرد هو أول من استخدم مصطلح الجملة في عدة مواضيع من المقتضب منها؛ والأفعال مع فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة.[15]

لكن هذا لا ينبغي أن سيبويه استخدم المفهوم الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع منها: هذا باب الاستقامة هذا للكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال الكذب فأما المستقيم الحسن فقولك: «أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتتيتك غدا وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا».[16]

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.[17]

ومما يتضح لنا من كلام سيبويه أنه استخدم الكلام بمعنى الجملة وهذا من خلال الأمثلة التي أعطاها للكلام فهي عبارة عن جمل وهذا ما جاء في الخصائص لابن جني (ت 392ه) أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيدا أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد...، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.[18]

وتابعه في ذلك الزمخشري في "المفصل": «الكلام هو المركب من كلمتين استندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى غلا في إسمين كقولك «زيد أخوك، وبشر صاحبك» أو في فعل وإسم نحو قولك «ضرب زيد وانطلق بكرٌ» ويسمى الجملة».[19]

---

[15] المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط2، 1979، القاهرة، ج4، ص 123.

[16] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، ط3، 1988/1408، مكتبة الخانجي القاهرة ص ص 25-26.

[17] المرجع نفسه، ص 26.

[18] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1، ص 08.

[19] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامه، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 1427ه-2007م، ص12.

الفصل الأول

الجملة وأقسامها عند المحدثين

ويتكلم ابن يعيش (ت643ه) عن الكلام والجملة، فيقول:«الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والإسمية نوع له»[20].

ومن خلال كل التعاريف السابقة نجد أنها تجعل من المصطلحين الجملة والكلام إسمان لشيء واحد.

ويعرف صاحب التعريفات الجملة بقوله:«الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا».[21]

تمهيد

المبحث الأول: الجملة عند النحاة المحدثين

---

[20] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص21.

[21] الجرجاني، التعريفات، تح: نصر الدين التونسي، ط1، 2007، القاهرة، ص133.

أولا: المفهوم البنيوي

ثانيا: المفهوم التداولي

ثالثا: المفهوم التوليدي التحويلي

المبحث الثاني: بنيتها عند الدارسين التوليديين التحويليين

بنية الجملة العربية عند مازن الوعر

المبحث الثالث: أقسام الجملة عند المحدثين

أ. مصطفى الغلايني

ب. عباس حسن

ج. إبراهيم عبادة

د. تمام حسان

هـ. فاضل صالح السامرائي

و. مهدي المخزومي

ز. عبد الهادي الفضلي

ح. محمد نحلة

ط. محمد حماسة عبد اللطيف

ي. عبد الرحمن أيوب

تمهيد:

يعد البحث في الجملة بحثا لغويا يكاد يجمع النحو من جميع أطرافه[1]، وليس البحث في الموضوع من مواضيع النحو العربي إلا بحثا في ذلك النظام اللغوي المنوط بالكشف عن اللغة التي تعد يحق "نتاج العقل البشري"[2]، ومن هنا كانت شرعية "قبول كل جهد يحاول الكشف عن هذا النظام المعقد المتشابك مهما اختلف عن غيره"[3]، ومن هنا أيضا كثرت الاتجاهات التي حاولت دراسة هذا النظام اللغوي الدقيق وتحليله على أننا إذا نظرنا إلى موضوع الجملة والتحليل اللغوي ألفينا النحاة قد اهتموا بكل ما تعلق بهذا الموضوع من مباحث وجزئيات، فانطلقوا من الصوت والحرف والكلمة ليصلوا بذلك إلى الجمل والتراكيب، ولكن كان موضوع علم الصرف هو المسؤول عن معرفة الكلمة -مفردة- في أبنيتها وصيغها وأصولها، فإن من موضوع النحو النظر إلى الكلمة من حيث وظيفتها وموقعها وعلاقتها، وقد تنوعت أهداف دراسة الباحثين في الجملة بين "تصنيفها وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلاقات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل"[4]، وهو ما نجده في كتب تراثنا النحوي التي تجمع بين علمي النحو الوصرف في أول باب من أبواب النحو العربي، وهو باب تقسيم الكلم، وقد لا تخلو مقدمات هذه الكتب من التفريق بين الكلمة والكلم والكلام والقول، فإذا استقرت هذه المصطلحات، نظر النحاة إلى مجال أوسع، وخرجت دراساتهم إلى التطبيق في مجموع العلاقات النحوية في نطاق أرحب.

وعلى الرغم من أن صورة الجملة قد لا تظهر في مصنفات النحاة الأوائل في أبواب مفصلة أو في عناوين مستقلة كيفية أي باب من أبواب النحو العربي، فإن هذا لا يعني أن الموضوع كان غفلا لدى النحاة أو أنه لم يسرع انتباههم، بل اقتضت طبيعة منهجهم في التعامل مع بعض المسائل النحوية الا يفصل في باب على حدى بقدر ما يفصل في ثنايا الدراسة وتضاعيفها فتجد قضايا الجملة مبثوتة في كثير

---

[1] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، دط، 1408ه/1998م، ص05.

[2] محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، القاهرة، دار الغريب، دط، 2003م، ص04.

[3] المرجع نفسه، ص09.

[4] المرجع نفسه، ص19.

من أبواب النحو العربي، وليس مقصود النحوي إلا أن ينطلق من الكلمة وهو يصل بها إلى الجمل والتراكيب، وبتقدم الدراسات والبحوث استشعر النحاة اهمية الموضوع وخصّوه بالعناية والبحث، فخرج موضوع الجملة مصطلحا من المصطلحات النحوية الجديرة بالبحث والتبويب.

المبحث الأول: الجملة عند النحاة المحدثين

يأخذ الدارسون المحدثون على نحاتنا القدماء أنهم لم يهتموا بالجملة الإهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، وأنهم لذلك انحرفوا عن وجهة البحث الصحيح للنحو:«حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف احكامها، قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا بهم طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ».[1]

لقد بحثوا في البحث متناولين المعاني المفردة والتراكيب التي يتشكل منها القول، واجتهد الباحثون منذ "أفلاطون" (تـ 347ق.م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منا زعهم ومناهجهم في تحديد الجملة بما هي مصطلح فقدّموا لنا عددا ضخما من التعريفات يمكت إجمالها في:

أولا: المفهوم البنيوي

إذا انتقلنا إلى "دي سوسيرDe.saussure" مؤسس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدم تعريفا محددا للجملة، وإنما يشير إلى ان الجملة هي النمط الرئيس من أنماط النظام "SYNTAGMA" والتضام عنده:«يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا وصولا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضا، وهي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة، المشتقات، أجزاء الجملة، الجملة كلها)، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي(langue)»[2].

وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة بـ"دي سوسير" وخاصة مدرسة "جونيف" ببحث ما هو سبب النظام بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة[3]ن فيما بينها حسب ترتيبها في سلسلة ضروبا

[1] ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959، ص61.

[2] محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص13، 14.

[3] محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص13.

من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان، وهي خاصية تستبعد وتنفي كل إمكانية للتلفظ بعنصرين اثنين معا، وفي نفس الوقت، وهذه العناصر تترتب واحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام[1]، ولقد ركز "دي سوسير" على خطبة الملفوظ وهو أمر مطلوب في تركيب كل جملة.

أما "بلوم فيلد Bloomfield" فقد تمسك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة وأسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى، وكان ذلك رائدا ولمحاولة حقيقة التحرر عن معيار المعنى في تعريف الجملة يقول:«الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»[2]، وهذه إشارة إلى استقلال الجملة.

وقد أكد "فريز" من بعد: «أن معيار المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر ومناسب للجملة واقترح متفقا مع "بلومفيلد" تعريفا شكليا يبحث مفهوما للجملة»[3]

وحاول "ليونز" أن يختصر تعريف "بلوم فيلد" بقوله في تعريف الجملة، يقول " الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي"[4]. يرى اللغويون بأن الجملة تتم عن طريق البناء، أي أنها تكون شكليا ولا حاجة لمعنى لها حتى تقبل، وقد برهن على النظرية " تشومسكي" حيث أقرأ بوجود جملة مقبولة نحويا ولنكها مرفوضة دلاليا ومن ذلك قوله:" الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام خائفة وهذه الجملة نحويا صحيحة إلا أنها في الدلالة غير صحيحة.

ثانيا: المفهوم التداولي

هناك من اللغويين المحدثين من يفرق بين الجملة حين تكون نمطا والجملة حين تكون حدث كلامي.

---

[1] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق للنشر والتوزيع، ط1، ص156.

[2] حمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص11.

[3] النرجع نفسه، ص14.

[4] نفسه، ص15.

وأما " هرينجر" يفرّق بين الجملة الواقعة حدثا والجملة نمطا يقول :" فالجملة بوصفها كلا ما يمكن أن يستخدم بنفس TYPE وبوصف نمط "PAROLE" واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي التركيب في سياق آخر من المتكلم الآخر إلى النظام اللغوي"[1]. بمعنى أننا لا تفرق بين الجملة في النظام اللغوي وقول الجملة، فالجملة هي موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته هو الكلام أي أن الجمل لا يمكن أن نستدل عليها إلا من خلال الحدث الكلامي، وقد أوضح " د. عبد الرحمان أيوب" هذا الفرق بقوله:" ولكن هؤلاء الآخرين يقصد علماء اللغة المحدثين خاصة قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا، وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية مثل عبارة: المبتدأ و الخبر جملة اسمية مثالا واقعيا لنموذج مشار إليه:" محمد قائما"[2].

فالكلام عنده يمثل التحقق الفعلي للغة من خلال وحدات دنيا تمثلها الجمل إذ أردنا إن نصل إل معرفة ذاك النظام اللغوي الكامن في ذهن أصحاب اللغة فإنه ينبغي أن ندرس الحدث الكلامي الذي يتحقق من خلاله ذاك النظام.

ودراسة الحدث اللغوي تكون من خلال الوحدات الدنيا تتحقق من خلالها والتي تمثلها الجملولذلك ينبغي أن نفرق بين اللغة بوصفها نظام، والكلام بوصفه أداء فعليا يعبر عن ذلك النظام.

أما " د. عبد الرحمان أيوب" بدأ أولا بتحديد دلالة الجملة، التي تأتي مثالا الأحداث اللغوية ويرى أنه من المهم التفريق بين " الحدث اللغوي" و " النموذج التركيبي" تفريقا كاملا حتى لا يحث تخبط بين المثال والواقع، إذ أن علم النحو هو علم " النماذج التركيبية" وجميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة أي " الحدث اللغوي"، وهي بهذا لا تتصل بعلم تحويل المعاني الذي هو تفسير المعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى، يقول:" ليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، ففي الجملة الواحدة مثل: (هل قال ؟) نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم "Tone Pattern " هو(نغم متوسط + نغم مرتفع) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد) ... إلخ، وتطبيق هذا العدد من النماذج

[1] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص15.

[2] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، 1982، ص125.

المجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكَوّن الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وكلمة (محمد) يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار والتعجب أو الاستفهام، والفرق بينهما في حالة و أخرى ينحصر الفرق بين نماذج النبر أوالنغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها، ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها.[1]

لقد أوحت فكرة التسلسل والخطية إلى بعض الباحين بتقدير الجملة تقدير المسافات لما كانت السلسلة قد تمتد حلقاتها إلى ما لا نهاية يقول ريمون:" صارت المسافة العاملة المفهوم النظري الكفيل بتحديد أجزاء الكلام، إنها تحدد في هذا الكلام مسافة ستُكَوِن حين تؤلف مع مسافات أخرى الكلام كله، كما أنها تسعى بعد وضع الأحكام في التركيب إلى العثور على تلك الوحدة القياسية التي تتيح تقطيع الكلام وقياس مسافاته اللفظية التي تسمى جملا"[2]. ومهما يكن من أمر فهذا التسلسل بين أجزاء الجملة هو الذي يخلع على الجملة وحدتها ووحدتها هي التي تجعل لها معنى غير مجموع معاني مفرداتها، وإنه لمن عبقرية اللغة أن تكون ألفاظها الدالة على علاقات دالة في الوقت نفسه على نوع من التسلسل الذي ينبغي أن يتحقق بين المفردات ليتم للجملة معناها.

ومن الدارسين المحدثين الذين تناولوا الجملة العربية كذلك نجد " د. مهدي المخزومي"يقول:" الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات"[3] قد حاول أنيقدم بهذا المفهوم تصورا جديدا للجملة.

ويقول كذلك :" الجملة هي الوحدة الكلامية للصغرى"[4]، فهي بذلك أقل قدرا من الكلام يفيد السامع.

---

[1] مهدي المخزومي، دراسات نقدية في النحو العربي، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957، القاهرة، ص126، 127.

[2] ريمون طحان، الألسنة العربية، دار الكتب، ط1، 1981، بيروت، ج2، ص105.

[3] مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص33.

[4] مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص33.

أما" إبراهيم مصطفى" فاهتم بالجملة على أنها الوحدة التي تتمثل فيا أهم خصائص اللغة يقول:" تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه، ولا تضيع عنه والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا اكتشفت ودونت فهيا علم النحو، ولو عرِضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة. ما كان ذلك كافيا في فهمك معين الجملة، وإحاطتك بمدلولها حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها"[1]. إذا كانت الجملة هي وحدة الكلام في كل لغة من اللغات فإنه يجب أن نلتمس معالمها من استعمالات المتكلمين هذه اللغة ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في الكلام لا من المنطق.

وأما " فندريس" يرى:" أن الجملة والصورة اللفظية متساويين، والصورة اللفظية عنده:" الصورة هي الصورة التي اعطاها الفكر وفقا للعوائد المكتسبة"[2]. ولا خلاف من الصورة اللفظية والجملة عنده إلا أن الجملة حقيقة واقعية مشخصة ولذلك فهي معرضة لكل العوارض التي يستتبعها التحقق الواقعي، مثال: الذي يضع في فرنه فنجان من الخزف لا يمكن أن يقطع بالنتيجة التي سيحصل عليها بعد الحريق لأنه يخشى دائما، من نار عادية تحل الطينة فحما أو من نار ضعيفة لا تنوى على ابراز اللون كذلك الصورة اللفظية.

وأما "د. عبد اللطيف حماسة" فيقر بوجود فرق بين النظام النحوي، والحدث اللغوي حيث يقول:" أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد وما سواهما قد تكون ضرورة وقد يستغني عنها ولكنها تبنى جملة في الأساس من حيث هي فإذا كان الكلام مفيدا فإن العنصرين الأساسيين لا بد أن يكون لفظا وتقديرا وأما الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد"[3]. يقصد " حماسة" هنا بأن طرفي الإسناد لا يكون في الجملة وهما: المسند والمسند إليه أما الفضلات فهي من شأن الحدث اللغوي أي أن الكلام هو الذي يحدد

---

[1] مصطفى ابراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1959، ص20.

[2] فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخري وآخرون، اللغة، ط2، القاهرة، 1993، ص102، 103.

[3] عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1984، ص77، 78.

معناها لكننا نجد أن كل زيادة في مبنى الجملة تقابلها زيادة في معنى الجملة وبالتالي يمكن أخذ الفضلات إلا على الحدث اللغوي فقط.

وأما " إبراهيم أنيس" فيقول:" إن الجملة في أقصر صورها هي قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر مثلا:" فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا من معك وقت ارتكاب الجريمة فأجاب " زيد فقط نطق المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة.[1]

وأما " خليل أحمد عمايرة" فيقول :" ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه"[2]، وتفيد "ما" التي جاءت في أول هذا التعريف فيقول:" هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية".[3]

نستطيع القول أن " الصورة اللفظية عند " فندريس" هي تلك الصورة التي يؤلفها العقل أي هي التظلم المخزون في عقل الجماعة اللغوية، الذي سيتمد منه المتكلم ما يمثل رد فعل لغويا في المواقف المختلفة، والجملة هي الصورة اللغوية المنطوقة أو هي التنفيذ العملي للصورة الذهنية، ولذلك يعرف" فندريس" الجملة بقوله:" هي الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات"[4]، والجملة هي عنصر الكلام الأساس.

إذًا كل جملة تشتمل على نوعين من العناصر المتميزة، أولا: التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكارا، وثانيا: الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار ومثال ذلك يقوله " فندريس" : فإذا قلت "الحصان يجري" ففي ذهني فكرة الحصان وفكرة الجري، وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو:" الحصان يجري"[5]، ويسمى" فندريس" النوع الأول من العناصر " دوال الماهية" وهي تلك العناصر

---

[1] ابراهيم أنس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجاو المصرية، ط1، القاهرة، 1966، ص276.

[2] خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص77، 78.

[3] المرجع نفسه، ص ن.

[4] فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري وآخرون، ط 2، القاهرة، 1993، ص105.

[5] فندريس، المرجع السابق، ص101.

اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات فهي المثال المشار إليه (ما هية الحصان+ ماهية الجري) ويسمى النوع الثاني من العناصر " دوال النسبة" وهي العناصر التي تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية، ودوال النسبة.

ودوال النسبة هو عنصر صوتي (صوت أو مقطع، أو عدة مقاطع)، يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها البعض.

ويقول كذلك:" الجملة إما أن تكون وضعت للعبد الدلالي الأول وهو الإخبار المحايد ونسميه البيئة السطحية فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية، أما من حيث المبنى فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية فقال:" العبارة بصدر الكلام" فهي إما توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: الطالبُ مجتهدٌ، في البيتِ رجلٌ، محمدٌ أخوكَ، أن تصوموا خيرًا لكم، أو توليدية فعلية في احد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: جاء المعلمُ، أكرم المعلمُ تلميذهُ، أعطى المعلمُ الطالبَ مكافأةً، أكرمني المعلمُ، فإذا جرى على أي من هذه الأطر الرئيسة تغيير، فإن معنى الجملة يتغير. فتنتقل من بعدها الدلالي الأول " الإخبار المحايد" إلى بعد دلالي آخر، نسميه البنية العميقة، فتسمى من حيث المعنى حينئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة، أما تسميتها من حيث المبنى فهي باقية بحسب القاعدة السابقة (العبرة بصدر الأصل) فتكون تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية"[1]، ومن خلال هذين النصين نستنتج أن الجملة عند " خليل أحمد عمايرة" إما توليدية ذات بنية سطحية أو تحويلية ذات بنية عميقة، والتوليدية قد تكون توليدية اسمية ذات بنية سطحية، أو توليدية فعلية ذات بنية عميقة، أما التحويلية تكون اسمية ذات بنية سطحية أو تحويلية فعلية ذات بنية عميقة.

وأما "تمام حسان" فيقول: "فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي تقوله أو يكتب كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو لغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ولكن اللغة لا تكون إلا

[1] خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص87، 88.

اجتماعية"[1] فالجملة عند " تمام حسان" وحدة الكلام وأن الكلام هو وحدة اللغة التي يتحدد من خلالها الفهم والإفهام.

ثالثا: المفهوم التوليدي التحويلي

يقول: "يسبرسن" في تعريفه للجملة: "هي قول بشري تام ومستقل"[2]والمراد بالتام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك.

أما "هرينجر": "أشار إلى التعريفات المؤسسة على التغيير الثنائب إلى موضوع أو مسند إليه وحمول أو مسند لابد أن نستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: "النار". وأن تنظر إليها على أن فيها حذفا ولكتابة لا نستطيع أن تقرأ أي حذف فيها لأننا لا نعرف على وجه التحديد ما حذف منها"[3]. ويرى "هرينجر" هنا أن الجمل يجب أن تتكون من العناصر الأساسية لأن هذه العناصر هي عمدة الجملة وبها يتم معنى الجملة، أما السير "آلان جاردنز" يقول: "الجملة مثال للكلام تُنطق وتُسمع وتشير إلى معنى محدد"[4]ويرى "آلان جاردنز" أن الجملة يجب أن تكون منطوقة، ومسموعة تبين معنى ما وهذا إشارة على المنطوق.

أما "تمام حسان" يقول: "الكلام أداء نشاطي طريقا لصورة ذهنية وهو التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة"[5]. واضح من هذا التعريف الذي تقدم أن الجملة هي عبارة عن حديث لغوي أو نظام وهي بمثابة التطبيق الصوتي.

والواضح أن النحاة - بمقتضى تعريفهم - قد قصدوا ما يقصده بعض العلماء اللغة بعبارة "الحديث اللغوي" وهو نفس الاتجاه الذي ارتجاه "آلان جاردنز"، وتعريف "آلان جاردنز" هو قريب ابن فارس حيث يقول في الجملة: زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم وذلك قولنا: قَام زيدٌ، وذهب عمرو، وقال قوم: الكلام

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية "مبناها ومعناها"، ط1، دار الثقافة، المغرب، 2001، ص39.

[2] نفسه، ص13.

[3] نفسه، ص15، 16.

[4] مهدي المخزومي، دراسات نقدية في النحو العربي، ص126.

[5] تمام حسان، المرجع السابق، ص31.

حروف مؤلفة دالة على معين"[1]. وعقب على هذا التعريف قائلا: " والقولان عندنا متقاربان، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى"[2]. والحروف هي الكلمات نفسها.

أما "مارتيني" فقد صاغ تعريف للجملة منطلقا من مبدأ مستويات التركيب والمعنى يقول: "الجملة تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أو معه منه"[3]. يفهم من هذا التعريف أن كون التركيب جملة ليس بالصفة الثانية فيه إنما هي لحالة قد تتوفر في سياق وتنعدم من آخر فالمركب التالي: " يجري منعزلا يمثل جملة على حد تعبيره، وهوليس بجملة في سياق آخر من قبيل : جاء الولد يجرِي . ويفهم من النفي المتقدم امتناعا مطلقا غير مقيد بسياق دل التعريف على استحالة وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة وهو التأويل.[4]

وأما "محمد الشاوش" يقول في الجملة: " إن الجملة ملفوظ أو تركيب جاء مستقلا عما قبله وعما بعده استقلالا صناعيا تركيبيا[5]. يرى أن الجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزا، وهي تركيب باعتبارها الجانب الشكلي الذي يخضع له بناؤها، وأما عبارة "ما قبله وما بعده" فهي إشارة على خطيه الملفوظ.

وأما " برجشتراسر" فإنه يعتمد الإسناد شرطا ضروريا في وصف العبارة بالجملة بحيث إذا خلال التركيب من الإسناد، واكتف بنفسه في أداء المعنى لا يعد عنده جملة يقول:" الجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"[6]. من خلال هذا التعريف يتضح أن "برجشتراسر" متفق تماما مع النحاة القدماء إلا أنه يركز على الدلالة أي المعنى.

---

[1] ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص48، 49.

[3] أندريه مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985، ص29.

[4] المصدر نفسه، ص ن.

[5] محمد الشاوش، دراسة تركيب الجملة، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، 1981م، ص246.

[6] برجشتراسر، نص شوقي ضيف، التطور النحوي، ط2، القاهرة، 1994، ص19.

ويقول أيضا:" ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطنية غير إسنادية ومثال ذلك " النداء" فإن "يا حسن" ليست بجملة، ولا قسم من جملة وهو مع ذلك كلام،ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مضهرا كان أو مقدرا"[1]. ومعنى ذلك أن أسلوب مستقل بنفسه على حد تعبيره، ويؤدي معنى كاملا وهو كلام مفيد، ومع ذلك كله ليس بجملة، ويفهم من كلام "برجشتراسر" أن الجملة عنده مصطلح لنوع معين من التراكيب يتحقق فيه الإسناد بطريقة، وأما التراكيب المفيدة غير الإسنادية فلا تسمى عنده جملة.

يرى تشوميكي "N.Chomsky" أن اللغة:«كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر»[2].

فالذي يلاحظ أن التوليديين ينطلقون من تعريفهم للجملة انطلاقا من تصورهم لمفهوم قواعد اللغة، فهي عندهم جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة، وهذه القواعد تشمل:

1. النظام النحوي الذي يزودنا بالمعلومات عن البنية العميقة للجملة.
2. القواعد التحويلية التي تزودنا بالمعلومات عن البنية السطحية للجملة.
3. النظام الصوتي الذي يزودنا بالكيفية التي تنطلق بها الجملة.
4. نظام المعاني الذي يدلنا على معنى الجملة.[3]

وانطلاقا من هذا، فإن قواعد اللغة عند التوليديين تعني العلاقة العلاقة بين الأصوات والمعاني وهنا جاء تعريفهم للجملة بأنها:«قول يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي بين ضرب معين من البنى المجردة، تسمى البنى العميقة».[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص81، 82.

[2] حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير عند الهرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، دط، القاهرة، 1414ه/1994م، ص30.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريا، 2002، ص41.

[4] نفسه، ص ن.

وعرّفها تشومسكي بأنها:«ما تحتوي على سلسلة من الأدلة النظمية، يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي»[1]، ويقول أيضا:«إن المقصود بإصلاح جملة هو مجموعة سلاسل المكونات الأساسية وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية».[2]

والجملة عند أتباع هذا المنهج تعد قمة الدراسات اللغوية، فلا يمكن أن تبتدئ الدراسات اللغوية إلا بها، فهم ينطلقون في التحليل بدءا من الجملة التي تشتمل على عدد من العناصر المكونة الأساسية (immediat constrent) وعلى الباحث اللغوي أن يحلل الجملة إلى مكوناتها الأساسية.

وتعد قضية التوليد والتحويل من أبرز أفكار تشومسكي حول الجملة، وقد جعل لها قواعد تتيح توليد عدد لا متناه من الجمل، ولهذه القواعد ثلاث مكونات: فونولوجي، دلالي وتركيبي.[3]

فتشومسكي اهتم بالجملة وحدها وبالطابع الإبداعي للغة، وهو يلتقي مع البنيويين بصورة أو بأخرى، وهذا ما جعل جان بياجيه (piage jean) يطلق على نظرية تشومسكي اسم البنيوية التحويلية (transformation structuralisme).[4]

وذلك لأن الصيغة التي جمعت مدارس لغوية مختلفة مع "سوسير" إلى "تشومسكي" تؤمن جميعا بأن اللغة عبارة عن نظام من العلاقات تبدأ وتنتهي إلى أصغر وحدة صوتية هي اللغة.[5]

وهكذا بعد استقراء الثرات النحوي العربي فيما يختص بالجملة يتبين أنهم لم يحددوا بالضبط مفهوم الجملة، فقد التبس عليهم الأمر واختلط هذا المصطلح بمفاهيم أخرى، وكذلك الأمر نفسه

---

[1] نعوم تشومسكي، مظاهر النظرية النحوية، تر: مرتضى جواد باقر، دط، بغداد، 1983م، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1406ه/1986م، ص173.

[4] بلقاسم دفة، في النحو العربي، رؤية علمية في المنهج الفهم، التعليم، التحليل، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، عين مليلية، الجزائر، 2003، ص23.

[5] خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، دط، الاسكندرية، 1995، ص07، 17.

بالنسبة لأقسامها وربما يعود ذلك إلى أن تعريفاتهم انطلقت من مجموعة فرضيات مختلفة وضعها النحاة لتفسير مفهوم الجملة وتصنيفها، وكذلك من الاجتهادات الشخصية التي كونت فيما بعد ما يسمى بحلاقات الدرس وبالتالي التنافس بين نحاة المدارس وخاصة البصرية والكوفية والخلافات التي نشأت بينهما. والحال نفسه بالنسبة للغربيين فهم لم يتوصلوا إلى تعريف شامل شاف لمفهوم الجملة بدءا من الدرس اللغوي القديم وانتهاءا باللسانيات الحديثة.

وقد يكون مرد ذلك كله إلى كثرة المدارس والمناهج التي تناولت الجملة، فلكل مدرسة منطقاتها في دراسة الجملة.

والمسألة كما يبدو ليست متعلقة بمفهوم الجملة سواء عند العرب أو عند الغربيين وإنما تتعلق بالنموذج أو المنهج المتبع في دراستها.

بنية الجملة العربية عند الدارسين التوليديين التحويليين

منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين وعلماء اللغة عاكفون على وضع نظام من القواعد الواضحة التي تحدد العلاقات التي تربط بين مكونات الجمل السليمة نحويا، ومن أبرز تلك المحاولات ما قام به عالم اللغة الأمريكي نعوم تشومسكي Naom chomsky صاحب نظرية القواعد التحويلية التي طرحها أول مرة في كتابه "التراكيب النحوية syntactic structure" الذي نشر عام 1957م ثم في كتاب جوانب النظرية النحوية aspects of the theory of syntax الذي نشر عام 1965م، ولا يزال "تشومسكي" مستمرا في السهر على نظريته التي تعرف احدث تجلياتها بنظرية العامل والرابط (Gouerment and Bing theory).[1]

[1] شحدة فارغ وجهاد حمدان وموسى عمايرة ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000م، ص165.

والقواعد التحويلية التوليدية للغة ما قادرة على انتاج جميع الجمل السليمة نحويا من تلك اللغة، ولا تنتج جملا تنقصها السلامة النحوية وذلك باستخدام مجموعة محدودة من القواعد.[1]

ومن سمات القواعد التوليدية أن كل قاعدة يمكن أن تستخدم أكثر من مرة لوصف مكونات الجملة الواحدة إذ لزم الأمر، وبمعنى آخر لهذه القواعد سمة هامة وهي التتالي (recusiueness): مثل قولنا:

رأى المعلم الأسد الذي هاجم الولد الذي تسلق السياج.[2]

[3]

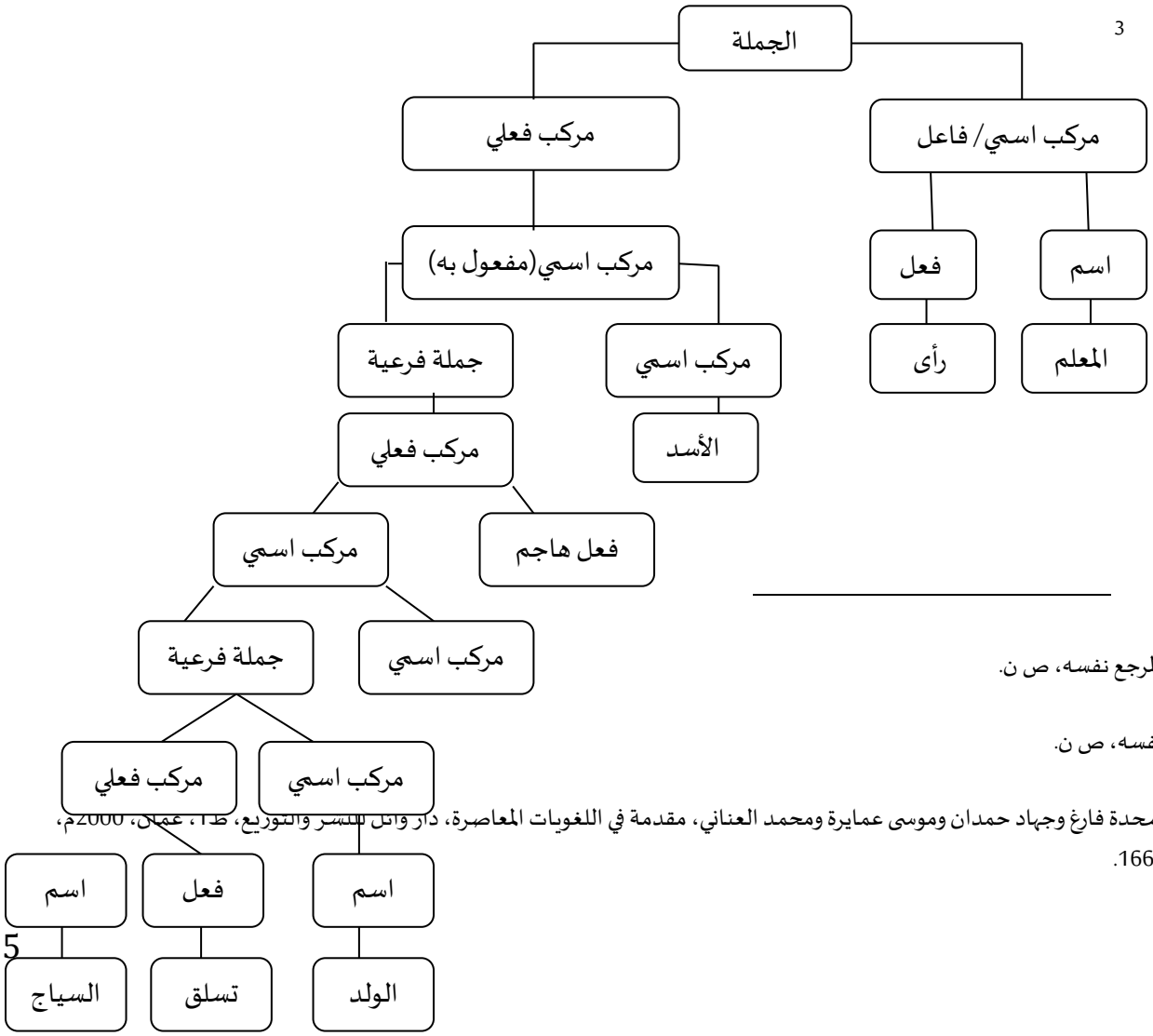

[1] المرجع نفسه، ص ن.

[2] نفسه، ص ن.

[3] شحدة فارغ وجهاد حمدان وموسى عمايرة ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000م، ص166.

يبين هذا المخطط أن القاعدة التي استخدمت لانتاج الجملة الفرعية الذي هاجم الولد (مركب اسمي+مركب فعلي+جملة فرعية) قد أعيد استخدامها لانتاج الجملة الفرعية الذي تسلق السياج مثلا، ولا يوجد من حيث المبدأ أي قيد على عدد المرات التي استخدم فيها قاعدة ما، كلما ازداد عدد مرات استخدام القاعدة ازداد طول الجملة وهذا المخطط يمثل البناء العميق للجملة.[1]

أمّا القواعد التحويلية فتبرر أهميتها في النقاط التالية :

1. تنظر القواعد التحويلية إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة.
2. بإمكان القواعد التحويلية أن تقدم تفسيرا مقنعا لقدرة المرء على لأن ينتج عددا لا نهائيا من الجمل الجديدة ويفهمها.
3. تعد القواعد التحويلية قواعد ذهنية حيث أنها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي.
4. تعتمد القواعد التحويلية على وجهة النظر القائلة بأن النظرية اللغوية يجب أن تختص بشكل رئيسي بمتكلم ومستمع نموذجين.
5. تتميز القواعد التحويلية باعتمادها على أسس لغوية خالصة، وذلك باعتمادها على المقدرة اللغوية الكاملة في أذهان المتكلمين.

[1] المرجع نفسه، ص167.

6. تتميز القواعد التحويلية بقدرتها الفائقة على تحليل جميع أنماط الجملة البسيطة والمعقدة والتي تعجز القواعد الأخرى على تحليلها.
7. كما تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها السطحي، في حين نجدها متساوية المعنى أو مترادفة التركيب العميق.
8. تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل التي يصيبها حذف بحيث يتمكن متكلم اللغة من فهم تلك الجمل واستيعابها.
9. تتميز القواعد التحويلية بالقدرة على إعطاء التفسير الكامل للجمل التي تحتمل أكثر من معنى.
10. تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل النحوية الصحيحة، والجمل غير الصحيحة.[1]

ويسرا على نهج الغربيين فقد اقتفى بعض الباحثين العرب هذا المنهج، وتأثروا بالمنهج التوليدي التحويلي نظرا لما قدمه من رؤى وفرضيات، وقد جاء هذا التأثر متفاوتا من باحث لآخر، حيث حاول بعض الباحثين العرب تطبيق النظرية التوليدية على بعض أبواب اللغة العربية.

بنية الجملة العربية عند "مازن الوعر":

لقد حاول "الوعر" الإفادة من جهود اللغويين العرب القدامى، ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية ممثلة في فرضية العالم الأمريكي "ولتركوك" (1970م-1978م) وذلك رغبة منه في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا تركيبا دلاليا وخاصة أنه أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة.[2]

ويرى "الوعر" أنه بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية يدمج النظرية التي وضعها "ولتركوك" مع القواعد التوليدية التحليلية التي وضعها "تشومسكي" وتطبق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية.[3]

---

[1] حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ص98.

[2] حليمة احمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص61.

[3] مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دكتوراه دولة في علم اللسانيات الحديث، مدرسة الدراسات اللسانية في جامعة دمشق، دار غلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1989م، ص91.

ولهذا فهو يرى أن التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية:

ك(التراكيب) ⟵ (أداة) أد إسناد (إس)[1]

والإسناد (إس) ⟵ مسند (م) مسند إليه (م إ) (ف)

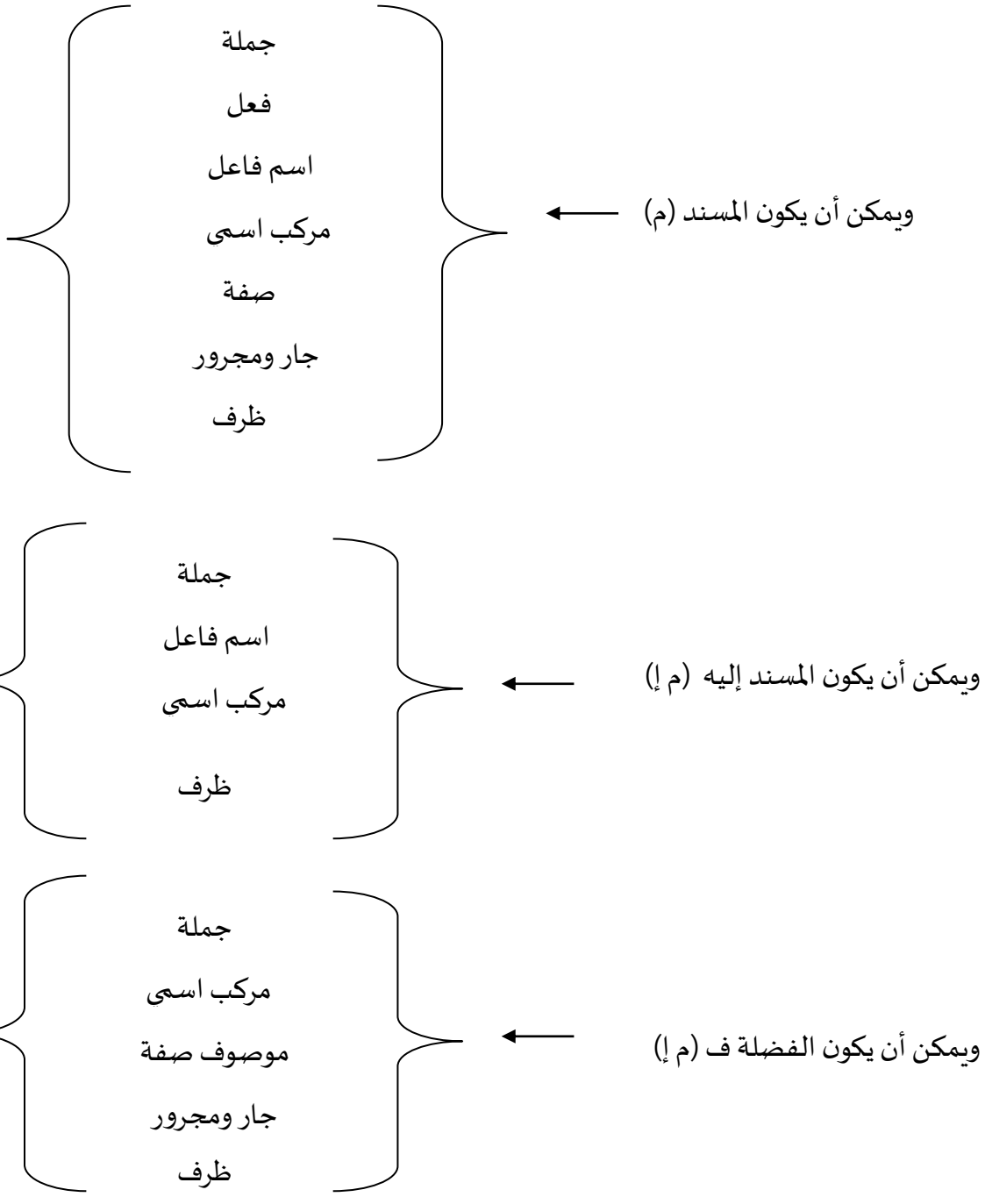

[1] نفسه، ص98.

النفى

أما الأداة، فهي إضافة أضافها "مازن الوعر" على البنية العميقة، وذلك لأنها تسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة. وقد تكون:

ويرى "الوعر" أن العلامات الإعرابية تسهم في وصف التركيب العميق لبنية الجملة العربية، إيمانا بأن الظاهرة الإعرابية في العربية أحد العوامل الدلالية ويقلالا أنه يستخدم –في هذا الوصف- الأدوار الدلالية المقترحة في المنهج الدلالي التصنيفي، وهي: الفاعل (فا)، والمجرب (مج) والمستفيد (مس) والمكان (مك)، والموضوع (مو) والزمان (زم)، والشكلان يوضحان التمثيل العلائقي النحوي والدلالي الذين تمت الإشارة إليها سابقا.

ضرب زيد خالدا

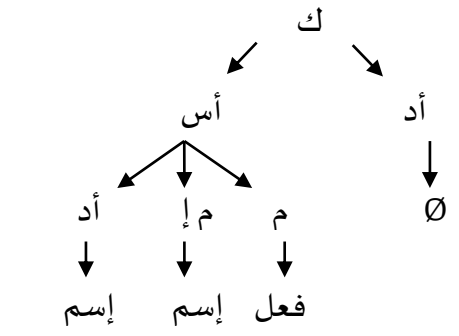

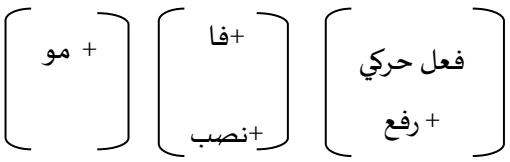

زيد ضرب خالدا

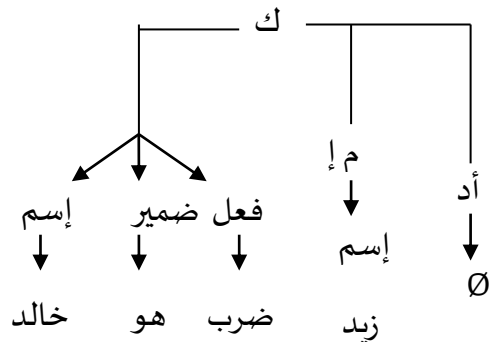

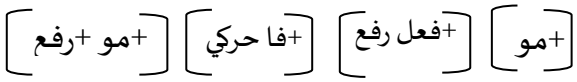

وقد انطلق "الوعر" من معطيات النحو العربي القديم في تقسيم تركيب الجملة إلى تركيب إسمي وتركيب فعلي وتركيب شرطي ظرفي وقد مثل ذلك بما يلي:

1. التركيب الإسمي:

يتكون من (مبتدأ+خبر) نحو: زيد شاعر (إم ،م)[1]

وترى "حليمة أحمد محمد عمايرة" أن "الوعر" كان موضوعيا في ارتكاز على معطيات النحو العربي القديم ويبدو من خلال تحليله نحو:

"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[2]، على أنه تركيب إسمي مكون من:

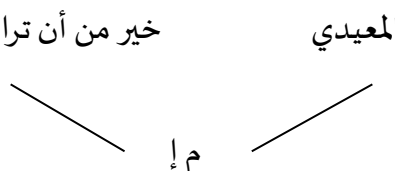

وكأنه بذلك يقدر بدلا من (تسمع بالمعبدي) (سماعك) (بالمعيدي).

والأمر نفسه نجده عند "عطا محمد موسى"، الذي يرى أن هذا التوجه سديد.[3]

2. التركيب الفعلي:

يتكون من (فعل+فاعل) نحو: جاء زيد (م إ م) ونحو: ضارب هو عمرا (م م إ).[4]

ويرى "عطا محمد موسى" أن الأصح أن يكون التحليل بهذه الكيفية:

---

[1] مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص27.

[2] حليمة احمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص64.

[3] حليمة احمد محمد عمايرة، المرجع السابق، ص64.

[4] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص279.

ضارب هو عمرا.

م+ م إ+ توسعة.

ويحتج لمذهبه هذا بأن الكوفيين يعتدون اسم الفاعل فعلا دائما يعمل عمل الفعل، وعليه فإن (ضاربا) هي المسند وفيها ضمير هو المسند إليه؛ أما عمرو فعنصر توسعة.[1]

3. التركيب الظرفي:

يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة) نحو: زيد في الدار (م إ م)[2]

ويطلق على هذا النمط من البنى البنيات الرابطية، لأنها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان) أو ما هو نوعه.[3]

وقد أعاد التركيب الظرفي إلى التركيب الإسمي، بعد أن حاول تحليله تحليلا يفسر فكرة النحاة القدامى، بتعلق الظرف أو الجار والمجرور، ويقول ابن يعيش:«اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو "زيد في الدار" و"عمرو عندك" ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء».

وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير "زيد استقر عندك" أو (حدث ووقع) فهذه هي الأخبار، في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها فأقمت الظرف مكانها إيجازا لما في الظرف من دلالة عليها.[4]

وعلى هذا فقد عدّ البنية العميقة للجملة : زيد في الدّار ؛ هي: زيد يكون في الدار

م إ م م إ م

[1] المرجع نفسه، ص ن.

[2] مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص30.

[3] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص240.

[4] المرجع نفسه، ص260.

أو: زيد كان هو في الدار.
م إ م

4. التركيب الشرطي:

يتكون من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد، وذلك نحو:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
ج1 ج2

وهو هنا يشير إلى أن النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي يتصدرها (إذا) و(إن) اي التي يمكن أن يقدر بعدها أفعال، على أنها تراكيب فعلية.[1]

كما أنه يرى أن العربية تتألف من تركيبين أساسيين هما:

التركيب الإسمي، وفيه يقدم المسند إليه (م إ) على المسند (م)، والتركيب الفعلي وفيه يتقدم المسند إليه (م إ)، وهو يرى أن التفريق بين النمطين ينطلق من معايير براغماتية وظيفته دقيقة لتحديد المعنى.[2]

أما التركيب الإسمي فيتألف من نوعين اثنين من التراكيب المصوغة في المستوى المركبي التوليدي.

م إ (اسم مبتدأ) + م(خبر +فعل) + ف(X)[3].

م إ (مبتدأ) + م(خبر)

---

[1] عطا محمد موسى، المرجع السابق، ص260.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص32.

[3] يدل الرمز (x) على وفق ما ورد في كتاب الوعر على الصفة والجار والمجرور والظرف.

وهو يرى أن التركيبين قابلان لأن يخضعا التحويلات اللغوية تختلف عن تلك التي تتعرض لها التراكيب الفعلية.

بعد ذلك ينتقل الوعر إلى عرض تركيب هو التركيب الكوني نحو: "زيدٌ طالبٌ" و"زيدٌ في المكتبة" و"زيد هنا"، ويرى أن هذا التركيب يتكون من إسم، مسند إليه (م إ) + م(x)، وأن الشرط الوحيد يصوغ هذا التركيب أن يحذف فعله الكوني من البنية السطحية في الزمن الحاضر، وأن يستبقى حين يكون ماضيا أو مستقبلا[1]، كما في الشكل التالي:

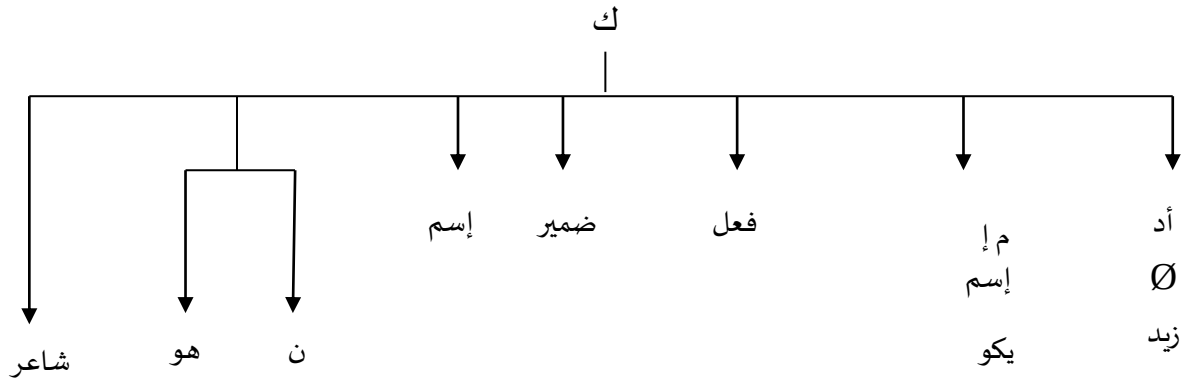

ويقرر "الوعر" بعد ذلك أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدما في ذلك الأدوار الدلالية التي اقترحها العالم الأمريكي "ولتركوك" في منهجه الدلالي التصنيفي[2]، والذي يعتمد على المصطلحات التالية:

1. فاعل = فا
2. مجرب = مج
3. مستفيد = مس

---

[1] مازن الوعر، المرجع السابق، ص141.

[2] المنهج الدلالي التصنيفي الذي وضعه علم الدلاليات الأمريكي "ولتركوك"، عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية، يكون "كونية" أو "إجرائية" أو "حركية"، وكل فعل له ميزة دلالية واحدة من هذه الصفات الثلاث، وتتقاطع أفقيا مع مميزات ثلاث أخرى هي(+شعوري) أو (استفادة) و(مكاني)، وهي مميزات دلالية جوازية.

4. مكان = مك
5. موضوع = مو[1]

بالإضافة إلى وصفه البنية العميقة للتركيب العربي مستخدما في ذلك الحركات الإعرابية الثلاث

1. الرفع.
2. النصب.
3. الجر.[2]

فإذا طبق هذا المنهج اللساني الحديث (الدلالي التصنيفي) على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، فإننا سنفهم حينئذ البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب كما هي مبينة في الشكلين التاليين:

1. ضرب موسى عيسى [3]

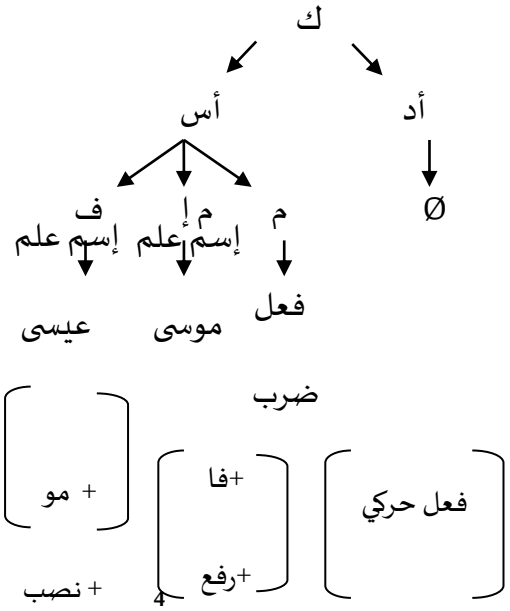

[4]

2. أضارب موسى عيسى؟

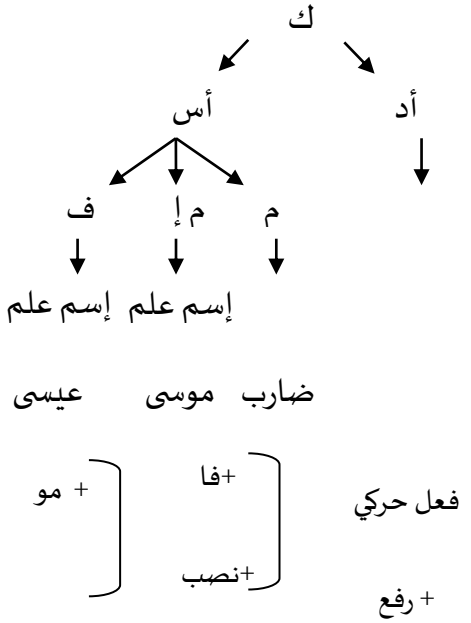

[1] مازن الوعر، المرجع السابق، ص94.

[2] مازن الوعر، المرجع السابق، ص95.

[3] نفسه، ص94.

[4] مازن الوعر، المرجع السابق، ص95.

+ استفهام

اسم فاعل

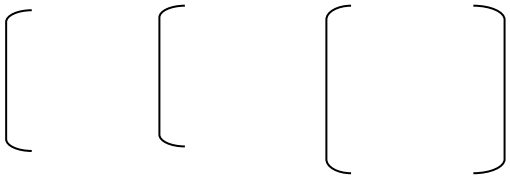

وقد رأى "الوعر" أن التركيب (فعل+فاعل...) يمكن أن يحوّل إلى تركيب أساس آخر باستخدام مكوّن تحويلي في الأداة، وأن من أنواع هذا المكون أدوات الاستفهام وأدوات النفي وأدوات الشرط ... وعلى صعيد آخر الأداة من التركيب الإسنادي للجملة، ورأى أن التركيب الكلي للجملة محكوم وبالأداة والإسناد معها.[1]

بعد ذلك، يتبين "الوعر" أن الحركة التحويلية في التركيب الفعلي سواء أكانت إلى يمين الفعل أم يساره، تجري ضمن نطاق الإسناد ولا تدخل الأداة ضمن نطاق الإسناد ولا تدخل الأداة ضمن هذا الإطار، كما في قولنا: أضرب زيد خالدا؟ وقولنا: أضرب خالد؟ والذي يسوغ هذه الحركة احتفاظ العناصر المنتقلة بأدوارها الدلالية.[2]

ويشترط "تشومسكي" لإجراء الحركات التحويلية الأنسب غموضا في المعنى مثل قولنا: "ضرب عيسى موسى"، فمثل هذه التراكيب لا يمكن تحريك عناصرها تحريكا مطلقا لافتقارها إلى مميز نحوي أو دلالي كالعلامة الإعرابية والقرائن الأخرى كالجنس والعدد والصّفة.

---

[1] عطا محمد موسى، المرجع السابق، ص282.

[2] مازن الوعر، المرجع السابق، ص107، 108.

كما أشار في معرض حديثه عن قيود الحركة التحويلية إلى ما يسمى "بالركن المركزي في الجملة"، ويذهب إلى أن هذا الرّكن يسبق في العادة العناصر التابعة له، فحين نقول:«مررت بزيدٍ راكباً»، ونقصد أن الرّاكب هو المتكلم، فإنه يجوز أن نقول: مررت راكبا بزيد، وتكون كلمة (راكب) تابعة للضمير في مررت.[1]

وفي معرض حديثه عن تأثير التحويلات في المركب الفعلي، فقد أشار "الوعر" إلى فكرة جوهرية أخرى غاية في الدقة تتصل بفكرته المركزية الأصل وهي فكرة التلازم بين أجزاء المركز الواحد، فذهب إلى أن العنصر التحويلي يجب أن يؤثر في التركيب كله، وإلا فإن الجملة ستكون جملة غير أصولية، وقد ذكر أن من المركبات التي تتسم أجزاؤها بالتلازم هي: الجار والمجرور، التابع والمتبوع، المضاف والمضاف إليه، الصلة والموصول والفعل والفاعل.[2]

أما بالنسبة للتراكيب الكزنية فالذي يتحرك فيها هو الحبر، نحو قولنا: "شاعرٌ زيدٌ" المحمول عن: "زيد لشاعرٌ"، والبنية العميقة للتركيب الكوني: شاعر زيدٌ هي: (يكون) (هو) شاعر زيد.

ويعالج ضمن هذا التصور أيضا التراكيب الاستفهامية بقسميها التصديفي والتصوري.

ويتناول بادئ الأمر الاستفهام التصديقي، فيذكر أنه يتم بواسطة (الهمزة) و(هل) وأن أهم ما يميز أداتي الاستفهام التصديقي (الهمزة) و(هل) هو أنهما تحدثات في ثلاثة أنماط من التراكيب هي: التركيب الفعلي، التركيب الإسمي والتركيب الكوني.[3]

1. أقام زيد؟ = أد + إسناد

= + استفهام+ م+ م إ

2. هل زيد قام؟ = أد+ إسناد

---

[1] عطا محمد موسى، المرجع السابق، ص283.

[2] ماون الوعر، المرجع السابق، ص123.

[3] نفسه، ص167.

= +استفهام+ اسم علم+ إسناد

= + استفهام + زيد+ م + م إ

3. هل زيد شاعر؟ = أد + إسناد

= أد+ م إ+ م

= +استفهام+ اسم علم+ إسناد

= +استفهام+ رفع+ سيكون+ هو +x [1]

كما يشير "الوعر" بعد ذلك إلى أن هناك سمة نحوية تشترك فيها هاتان الأداتان وهي أنهما يمكن أن تحذفا من التراكيب ويبقى مع ذلك التركيب استفهاميا نحو: "ثم قالوا تحبها؟"

فالتركيب الحقيقي ينبغي أن يكون أتحبها؟[2]

من هنا يظهر أن أدوات الاستفهام تقوم بعمليتين دلاليتين:

الأولى: تحويل المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

الثانية: فهي التحديد الدلالي اللغوي الذي يستفهم عنه، سواء كان فعلا أم إسما، وعليه فإن أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية بحثة.[3]

وبعد ذلك ينتقل الوعر إلى الاستفهام التصويري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى (متى، أين، كيف، ماذا، .....إلخ)[1]، ويقترح وضعين مختلفين يتولد منهما الاستفهام التصويري في اللغة العربية وهما:

---

[1] ماون الوعر، المرجع السابق، ص284.

[2] نفسه، ص168.

[3] ماون الوعر، المرجع السابق، ص164.

الوضع الأول: وضع م إ ويحدث التركيب الإسمي؛ نحو: من جاء؟، والكوني نحو: من في حمص؟ والركن الاستفهامي هنا يقع تحت المستوى (م إ) وبهذا لا تكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الإستفهامي.[2]

الوضع الثاني: وضع ف ويقع في مواضع مختلفة تحت حكم المستوى اللساني (إس)، ثم ينتقل إلى المستوى اللساني (+ استفهام) وتتضح هذه العملية من خلال: البنى السطحية والبنى العميقة نحو قولنا: "من ضرب زيدٌ؟" "أين أمي؟"[3]

ويرصد "الوعر" بعد ذلك حركة الاستفهام التصوري التحويلية في التراكيب الأساسية الثلاثة[4]، والضوابط النحوية والدلالية من أنظار النحاة القدامى.

ويذكر "الوعر" بعد ذلك أن الركن اللغوي الذي يلي الأداة الاستفهامية هو المخول بتوليد المعنى المحدد، في حين تتوالى الأركان اللغوية الأخرى توليد المعنى التحويلي العام للتركيب بتأثير من الأداة.[5]

فالذي يلاحظ أن أنظار "ماون الوعر" تكاد تكون مطابقة لأنظار النحاة القدامى وذلك يتفق مع توجهه باستثمار معطيات الدرس النحوي العربي القديم في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة.

أقسام الجملة عند المحدثين:

كما سبق وأن أشرنا إلى أن المحدثين اختلفوا في تعريف الجملة والكلام وفي تأليفها، فقد اختلفوا أيضا في تقسيماتهم للجملة، وهذا الاختلاف ا رجع إلى اختلاف مشاربهم ومدارسهم التي ينتمون إليها، لهذا لا نجدهم يتفقون في تقسيمها، فكل واحد منهم يعتمد في تقسيمه مبدأ خاصا به.

---

[1] نفسه، ص180.

[2] نفسه، ص182.

[3] نفسه، 181، 182.

[4] المركب الإسمي والمركب الفعلي والمركب الكوني.

[5] مازن الوعر، المرجع السابق، ص180.

1. أقسام الجملة عند مصطفى الغلاييني:

الجملة عند الغلاييني من حيث التركيب نوعان: فعلية واسمية وتنقسم من حيث الاعراب إلى جمل لها محل من الاعراب وجمل لا محل لها من الاعراب.

أولا: الجملة من حيث التركيب:

1. الجملة الفعلية:

"الجملة الفعلية ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو (سبق السيف العذل) أو الفعل ونائب الفاعل، نحو (ينصر المظلوم) أو الفعل لناقص واسمه وخبره نحو: (يكون المجتهد سعيدا) .[1]

2. الجملة الاسمية:

"ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر نحو:)الحق منصور(، أو مما أصله مبتدأ وخبر، نحو: إن الباطل مخذول، لا ريب فيه. ما أحد مسافرا. لا رجل قادما. إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. [2]

ثانيا: من حيث الاعراب:

1. الجمل التي لها محل من الاعراب وهي سبعة:[3]

- الجملة الواقعة خبرا. ومحلها الرفع مثل: "العلم يرفع قدر صاحبه".
- الواقعة حالا، ومحلها النصب نحو: ﴿وجاؤوا أباهم عشاءا يبكون﴾
- الواقعة مفعولا به. ومحلها النصب، كقوله تعالى: ﴿قال إني عبد الله﴾
- الواقعة مضاف إليها. ومحلها الجر، كقوله تعالى: ﴿هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم﴾

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط1، 2007، القاهرة، ج3، ص227.

[2] نفسه، ص228.

[3] مصطفى الغلاييني، المرجع السابق، ص228، 229.

- الواقعة جوابا لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿ومن يضلل الله فما له من هاد﴾ وقوله ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.
- الواقعة صفة: ومحلها بحسب الموصوف كقوله تعالى: ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى﴾
- التابعة لجملة لها محل من الاعراب، ومحلها بحسب المتبوع.

2. أما الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي تسع:

- الابتدائية: وهي التي تكون في مفتتح الكلام، كقوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾
- الاستئنافية: وهي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها. لاستئناف كلام جديد. كقوله تعالى: ﴿خلق السماوات والأرض بالحق تعالى عمّا يشركون﴾
- التعليلية :وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلا لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾
- الاعتراضية: وهي التي تعرض بين شيئين متلازمين. لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا كالمبتدأ والخبر.
- الواقعة صلة للموصول الاسمي :كقوله تعالى: ﴿قد أفلح من تزكى﴾
- التفسيرية :كقوله تعالى:﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾
- الواقعة جوابا للقسم :كقوله تعالى: ﴿والقرآن الحكيم إنّك لمن المرسلين﴾
- الواقعة جوابا لشرط غير جازم: كقوله تعالى: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبّح بحمد ربّك واستغفره إنه كان توابا﴾
- التابعة لجملة لا محل لها من الاعراب.

من خلال تقسيم الغلاييني للجملة نجده تقسيما أصيلا يعتمد على واقع اللغة العربية، وعلى تقسيم الكلمة الثلاثي (اسم، فعل، حرف)، كما يعتمد على فكرة الاسناد ، فالاسناد لا يكون إلا بين اسم وفعل أو بين اسم واسم آخر، ولهذا فالجملة لا تخرج على كونها اسمية أو فعلية، وتقسيمه للجملة من حيث المحل الاعرابي، يعتمد على تأويل هذه الجمل فأن صح تأويلها بمفرد كان لها محل من الاعراب وان لم يصح تأويلها بمفرد فلا محل لها من الاعراب.

2. أقسام الجملة عند عباس حسن:

الجملة عنده ثلاث أنواع هي:

الجملة الأصلية: "وهي التي تقتصر على ركني الاسناد (أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل)"[1].

الجملة الكبرى: "وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته".[2]

الجملة الصغرى: "وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا للمبتدأ" [3].

من خلال تقسيم "عباس حسن" نجده متأث ا ر بتقسيم القدماء، فتقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى أخذه عن "ابن هشام"، أما الجملة الأصلية ومن خلال التعريف الذي أعطاها إياه، فهي عنده الجملة الاسمية والفعلية.

ويعود "عباس حسن" ويقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وذلك عند حديثه عن "الخبر جملة" فيقول: «الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد، كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ، وتسمى هذه الجملة: "فعلية»، لأنها مبدوءة أصالة بفعل. وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن المال؟. وتسمى هذه الجملة: "اسمية" لأنها مبدوءة أصالة باسم. فالجملة إما "اسمية"، واما "فعلية" وكل واحدة منهما قد تقع خبرا".[4]

ومن هذا الكلام نستنتج أن "عباس حسن" لم يخرج عن التقسيم القديم للجملة(اسمية وفعلية)، لكنه غير التسمية بالجملة الأصلية.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف، مصر، ج1، ص16.

[2] نفسه

[3] نفسه. ص ن.

[4] عباس حسن، المرجع السابق، ص466.

3. أقسام الجملة عند إبراهيم عبادة:

يتكلم عبادة عن أنواع الجمل في الفصل الثالث من كتابه وقد تعرض فيه لأنواع الجمل عند القدماء، ثم أعطى تصورا جديدا لأنواع الجمل، وما يهمنا هنا هو تصوره الجديد لأنواع الجمل.

1. الجملة البسيطة:

"هي المكونة من مركب إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة سواء أبدئ المركب باسم أم بفعل أم بوصف وأمثلة ذلك: الشمس طالعة، حضر محمد، أ قا ئم أخواك؟".[1]

2. الجملة الممتدة:

"هي الجملة المكونة من مركب اسنادي واحد وما يتعلق بعنصرية أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير اسنادية، مثل: الشمس طالعة بين السحاب، حضر محمد صباحا، أقام أخوك رغبة في الانصراف؟"[2]

3. الجملة المزدوجة أو المتعددة:

"هي الجملة المكونة من مركبين اسناديين أو أكثر، وكل مركب قائم بنفسه، وليس إحداهما معتمدا على الآخر، وكل مركب مساو للآخر في الأهمية، ولا يربطها إلا العطف، ويصلح كل مركب لتكوين جملة بسيطة أو ممتدة مستقلة بمح ورها، ولا مانع من أن يشتمل أحد المركبات على ضمير ا رجع إلى مذكور في مركب سابق عليه مثل: (رأس الأمر الاسلام، وعموده الصلاة، وذروه سنامه الجهاد)[3] والملاحظ أن الجملة البسيطة والممتدة تقابل الجملة الصغرى عند القدماء، وهي التي تتكون من مسند ومسند إليه.

---

[1] محمد عبادة، الجملة العربية مكوناتها، أنواعها وتحليلها، ط2، 2001، مكتبة الآداب، القاهرة، ص136.

[2] محمد عبادة، المرجع السابق، ص136.

[3] نفسه، ص137، 138.

أما الجملة المتعددة أو المزدوجة، فتقابل الجمل المعطوفة على جمل أخرى، وهذه الجمل نجد لها نفس الاعراب ولا نرى جديدا في هذه التقسيمات إلا تغيير الأسماء.

4. الجملة المركبة:

ن "هي المكونة من مركبين اسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكون علاقة بين المركبين". [1]

والجملة المركبة عنده بهذا المعنى تقابل الجملة الكبرى عند القدماء، وهي التي يتعدد فيها الاسناد.

5. الجملة المتداخلة:

و هي المكونة من مركبين اسناديين بينهما تداخل تركيبي ويكون هذا التداخل في صورة مما يأتي:

- "أن يكون المركب الاسنادي أحد طرفي مركب اسنادي أعم منه مثل: أن يشغل المركب الفعلي موقع الخبر مثل: محمد يفوز أخوه". [2]
- محمد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
- يفوز: فعل مضارع مرفوع.
- أخوه: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
- والجملة الفعلية (يفوز أخوه) في محل رفع خبر، وهذا أيضا من قبيل الجملة الكبرى.
- "أن يكون كل من المركبين الاسناديين طرفا للاسناد في تركيب يعمها مثل: اسثمار رؤوس الأموال ينعش الاقتصاد".[3]
- "أن يكون أحد المركبين كالامتداد لطرفي الاسناد مثل :فاز طالب حسن خطه ."

---

[1] نفسه، ص139.

[2] محمد عبادة، المرجع السابق، ص145.

[3] نفسه، ص ن.

- وكل الأمثلة التي أعطاها تدل على أن الجملة المتداخلة عند عبادة هي الجملة الكبرى عند القدماء.

6. الجملة المتشابكة:

"هي الجملة المكونة من مركبات اسنادية أو مركبات مشتملة على اسناد، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة مثل: من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته، ويجزل له الثواب".[1]

"فهذه الجملة فيها سمات الجملة المركبة لعلاقة الشرط في (من يتصدق يقبل الله صدقته) وفيها سمات الجملة المتدخلة في (من يتصدق يبتغي وجه الله) فالمركب الفعلي يبتغي وجه الله وقع حالا من فاعل يتصدق، وفيها سمات الجملة المزدوجة في (يقبل الله صدقته ويجزل له الثواب) للعطف بين المركبين، بالإضافة إلى العلاقة الاسنادية بين الاسم الموصول المضمن معنى الشرط (من) وما بعده إذ (من) مسند إليه وما بعده مسند".[2]

من خلال المثال الذي أعطاه، لا يمكننا اعتباره جملة واحدة فهناك جملة الشرط وجوابه (من يتصدق يبتغي وجه الله، يقبل الله صدقته) أما الجملة(ويجزل له العطاء)، جملة قائمة بذاتها وهي معطوفة على جملة (يقبل الله صدقته)، ولا نستطيع أن نصف مثل هذا التركيب بالجملة الواحدة.

4. أقسام الجملة عند تمام حسان:

قسم "تمام حسان" الجملة إلى قسمين رئيسيين:

أولا: الجملة من حيث المبنى:

[1] نفسه، ص148.

[2] محمد عبادة، المرجع السابق، ص148.

1. **الجملة الاسمية:** وهي المتكونة من المبتدأ والخبر، ويقول تمام حسان (يتضح معنى - جملة المبتدأ والخبر بعدد من القرائن بعضها معنوي والبعض لفظي فمن القرائن المعنوية العهد والاسناد ومن القرائن اللفظية البنية والتضام والرتبة والاعراب).
2. **الجملة الفعلية :** وهي التي تتكون من الفعل والفاعل، أو من الفعل ونائب الفاعل.
3. **الجملة الوصفية:** (تتكون من ركنين، الركن الأول: اسم الفاعل، واسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، والركن الآخر: معمول هذه الصفات).
4. **الجملة الشرطية:** تتكون من الشرط والجواب وقد تكون امتناعية إذا كان مدلول - الشرط ممتنع التحقق، وقد تكون إمكانية إذا كان ممكن التحقق.[1]

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن "تمام حسان" اعتمد تقسيم القدماء (جملة فعلية – اسمية وشرطية)، وأضاف قسما رابعا هو الجملة الوصفية.

ثانيا: الجملة من حيث المعنى:

قسمها من حيث المعنى إلى قسمين: جملة خبرية وجملة انشائية.

- الجملة الانشائية: تنقسم إلى جملة انشائية طلبية، تشتمل صيغ: الأمر والتحضيض، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير.
- جملة انشائية إفصاحيه: تشتمل الصيغ التالية: القسم، والعقود والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والإخالة، والحكاية الصوتية.[2]

حيث قصد بجملة الإخالة: "الجملة المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأفعال، وبالحكاية الصوتية: الجمل المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقل".[3]

---

[1] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية)، ط1، 2009م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص84.

[2] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية، ص 84.

[3] نفسه، ص ن.

وتابع "تمام حسان" القدماء أيضا في تقسيمه للجملة من حيث المعنى فقسمها إلى خبرية وانشائية، إلا أنه استخدم بعض المصطلحات الجديدة.

وتقسيم تمام حسان للجملة جاء كنتيجة حتمية لإعادة تقسيمه للكلم العربي فهو ينقسم عنده إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الخالفة، الضمير، الظرف، الأداة.[1]

فهو يرى أن التقسيم الثلاثي للكلمة في العربية يحتاج إلى إعادة النظر فهو لا يعبر في أ ريه عن واقع اللغة.

ذ. أقسام الجملة عند فاضل صالح السامر ئي:

"تنقسم الجملة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها منها، فحسب الاسم والفعل؛ تنقسم إلى اسمية وفعلية، وبحسب النفي والاثبات تنقسم إلى مثبتة ومنفية، وبحسب الخبر والانشاء وهكذا، ومن بين هذه الأقسام":[2]

1. الجملة الاسمية والفعلية:

الجملة الاسمية: هي التي صدرها اسم كمحمد حاضر؟

الجملة الفعلية: هي التي صدرها فعل نحو: حضر محمد وكان محمد مسافر وظننت أخاك مسافرا".[3]

والمراد بصدر الجملة الفعل والاسم فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات. فقولك (أقائم الرجلان) و(لعل أباك منطلق) من الجمل الاسمية، و(قد قام محمد) و(هل سافر أخوك؟) و(محمدا أكرمت) جمل فعلية.

---

[1] نفسه، ص100.

[2] فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، 2008، دار الفكر، الأردن، ص157.

[3] نفسه، ص158.

وتكلم السام ا رئي على الخلاف الذي جرى بين النحويين في جملة الأفعال الناسخة مثل: (كان زيد قائما) و (ظننت محمدا مسافرا، فقال البعض من النحويين هي جمل فعلية، أما عند صاحب "المغني" فإنهما يكونان من الجمل الاسمية عند من يرى أن(كان) و(ظننت) قيد لا مسند وان المسند هو الخبر في باب كان، والمفعول الثاني في باب (ظن). [1]

كما يذكر الخلاف الحاصل بين النحاة في جملة نحو(محمد يحضر) فالذي يرى جواز تقديم الفاعل على الفعل يقول بأن الجملة فعلية لأن صدر الجملة عنده فعل والمسند إليه مقدم من تأخير، وذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلا فالجملة فعلية ولا تكون الجملة اسمية إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين .

ثم يرجح السامرائي في (محمد يحضر)أنها اسمية وذلك لجواز دخول النواسخ عليها نحو: (إن محمدا يحضر) ولو كانت فعلية لم تدخل عليها النواسخ. [2]

كما أن السامرائي أشار إلى الجملة الظرفية فيقول: (قسم صاحب "المغني" الجمل إلى اسمية فعلية وظرفية. والظرفية عنده هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو)أعندك زيد(و(في الدار زيد)). [3]

ويرى السامرائي أن القول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو، ويقدر بأن (أعندك زيد؟). يكون زيد "فيها مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول (أإن عندك زيدا؟) ولو كان فاعلا لم ينصب. [4]

ويتكلم عن الجملة الشرطية، ويذكر بأن الجمهور يراها من قبيل الجملة الفعلية.

2. الجملة الكبرى والصغرى:

---

[1] نفسه، ص169.

[2] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص159.

[3] نفسه، ص159، 160.

[4] نفسه، ص160.

ويرى السامرائي أن الجملة الصغرى والكبرى تختص بجملة المبتدأ والخبر وما أصله ذلك ولا تكون في غيره فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت.فلا يوصف قولك (أقبل محمد غلا مه ساع خلفه) بأنها جملة كبرى ولا توصف جملة (غلامه ساع خلفه) بأنها جملة صغرى فإن كلا منهما جملة مستقلة. ولا يوصف قولك) أ ريت عاملا يساعده ولده(بأنه جملة كبرى ولا توصف جملة)يساعده ولده(بأنها جملة صغرى.[1]

ويعقب ويقول: (أن الجملة قد تكون غير موصوفة بأنها صغرى أو كبرى وذلك نحو قولك (أخوك مسافر) و(سافر أخوك) فهذه ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة لمجموع الجمل).

والجملة الكبرى والصغرى هي وصف وقسمة خاصة بالجمل الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وليست كل الجمل توصف بأنها جمل كبرى أو صغرى.

3 . الجمل الخبرية والانشائية:

"كل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر. فإذا كان الكلام صادقا لا يحتمل الكذب أو كان كاذبا لا يحتمل الصدق أو كان يحتملهما فهو خبر فقولك (السماء فوقنا) و(شربت البحر) و(أسافر غدا) كله خبر".[2]

أما الانشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب وهو على قسمين:

- الانشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.
- الانشاء غير الطلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها".[3]

4. الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الاعراب:

---

[1] نفسه، ص ن.

[2] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص170.

[3] المرجع نفسه، ص ن.

هذا التقسيم قائم على امكانية حلول المفرد محلها أولا، فإن حل المفرد محلها كان لها محل من الاع ا رب والا فليس لها محل من الاعراب. [1]

أ- الجمل التي لا محل لها من الاعراب هي: [2]

- الجمل الابتدائية أو الاستئنافية.
- الجمل المعترضة.
- الجملة المفسرة.
- جملة جواب القسم.
- جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقا وجملة جواب الشرط الجازم إذ لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.
- جملة الشرط الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة نحو: (لو جاءني زيد لأكرمته) و(لولا زيد لغرق أخوك) فإن جملة الشرط لا محل لها من الاعراب.
- صلة الموصول الاسمي والحرفي.
- الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب.

ب. الجمل التي لها محل من الاعراب:

وهي التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه فتكون في موضع:[3]

- الجملة الواقعة خبرا.
- الجملة الواقعة مفعولا به.
- الجملة الواقعة حالا.
- جملة المضاف إليه.

---

[1] نفسه، ص173.

[2] نفسه، ص187.

[3] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص ن.

- الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم.
- الجملة التابعة لما له محل من الاعراب.
- جملة المستثنى وأكثرهم لم يذكرها وذلك نحو "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" فجملة "أبو قتادة لم يحرم" مبتدأ وخبر وهي في محل نصب على الاستثناء.
- جملة المبتدأ بعد همزة التسوية في نحو "سواء علينا أجزعنا أم صبرنا" ف(سواء) خبر مقدم وجملة "أجزعنا" مبتدأ والتقدير: سواء علينا الجزع والصبر.

جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم بعدما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾ ونحو(ظهر لي أقام زيد)[1].

فقد ذهب جماعة من النحاة إلى أن كلا من جملة "ليسجننّه" وجملة "أقام زيد" فاعل للأفعال قبلها".[2]

تبع السامرائي القدماء في تقسيمه للجملة باعتبار المحل الاعرابي إلا أنه أضاف جملتين إلى الجمل التي لها محل من الاعراب وهما:

- جملة المبتدأ بعد همزة التسوية.
- جملة الفاعل ونائبه.

5. الجملة المحكية:

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي على نوعين:

حكاية مفرد.

حكاية الجملة.

---

[1] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص201.

[2] نفسه، ص ن.

أ."فأما حكاية المفرد: فأن تورد المفردة كما ذكرها المتكلم وذلك نحو قول بعض العرب وقد قيل لهم (هاتان تمرتان)، دعنا من تمرتان، وذكر سيبويه أنه سمع أعرابيا مرة وسأله رجل فقال: أليس قريشيا؟ فقال: ليس بقرشيا. ومنها حكاية العلم المسمى بجملة نحو (تأبط شرا) و(ما إلى ذلك).[1]

ب. حكاية الجملة: وهي على ضربين:

الحكاية بغير القول وذلك كقولك (بدأت بالحمد الله رب العالمين) برفع الحمد.[2]

الحكاية بالقول: وهي على نوعين:

النوع الأول: أن تحكى بلفظها الأصلي بلا تغيير في الاعراب والتقديم والتأخير وما إلى ذلك من أحوال التغيير وذلك نحو قولك: (قال زيد أنا مسافر غدا). [3]

النوع الثاني: أن تحكى بمعناها بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى المفهوم من الأصل. فلك أن تقدم أو تؤخر أو تغير في الاعراب أو تغير الضمائر بالشرط المذكور سابقا فتقول مثلا قول محمد (أنا مسافر غدا)، قال محمد((إنه مسافر غدا) أو(سأسافر غدا) أو (سيسافر غدا). [4]

ويبدو السامرائي متأثرا في دراسته للجملة بالقدماء فقد اعتمد على دراساتهم وتقسيماتهم لها، كما اعتمد فكرة الاسناد كأساس للتقسيم.

خ. أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

يرى المخزومي أن تقسيم القدماء للجملة هو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي لكنهم بنوا دراستهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوقعوا إلى تحديد الفعلية والاسمي تحديدا يتفق مع طبيعة اللغة، فالجملة

---

[1] نفسه، ص202.

[2] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص202.

[3] نفسه، ص203.

[4] نفسه، ص ن.

الاسمية عندهم هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعلي هي التي تبدأ بفعل، وهو تحديد ساذج، يقوم على أساس التفريق اللفظي المحض.[1]

ويعطي المخزومي تعريفا للجملة الاسمية والفعلية:

1. الجملة الفعلية: (هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدّلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها). [2]

2. الجملة الاسمية: (فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما). [3]

يقسم مهدي المخزومي الجملة إلى قسمين، جملة اسمية وجملة فعلية ويؤيد القدماء في هذا التقسيم إلا أنه ينتقد القدامى في تعريفهم للجملة الاسمية والفعلية، ويرى بأنهم لم يوفقوا في تحديد مفهوميهما والتعاريف التي عرفوا بها كلا من الجملة الاسمية والفعلية هي تعريفات ساذجة، وتقوم على أساس التفريق اللفظي فقط.

وفي تعريفه للجملة الاسمية والفعلية، خالف القدماء واعتمد في تفريقه بين الفعلية والاسمية على المسند، ففي الجملة الفعلية يتصف المسند إليه بالمسند(الفعل) اتصافا متجددا، لأن الأفعال تدل على التجدد، أما في الجملة الاسمية فيتصف المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد لأن المسند فيها عبارة عن اسم والاسم يدل على الثبات.

ويعطي المخزومي بعض الأمثلة التي يبين من خلالها سذاجة تعريفات القدامى للفعلية والاسمية، ويقول: (طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986، ص39.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986، ص41.

[3] نفسه، ص42.

القدماء، أما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنه لم يط أ ر عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه قدم للاهتمام به).[1]

ويرى أن القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية، يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي. إن القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعل، واذا أصبح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل واضطر الدارس إلى تقدير فاعل، وقد قدروه ضميرا يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة.[2]

والمخزومي يأخذ على ابن هشام قوله واعتباره الجملة الاسمية أساسا للجمل العربية....وهو مبني على أساس أن الاسم أصل، والفعل فرع، لأن الاسم كما يرى هو وكما يرى البصريون – أصل المشتقات، ويأخذ عليه أيضا الارتباك. في الأمثلة التي جاء بها نماذج للجملة الاسمية فهيهات عنده اسم، لأنه يسمى اسم فعل، وهو بعيد عن الاسمية، ولا يقبل أي علامة من علامات الاسم.[3]

وجملة (قائم الزيدان) مثل بها للجملة الاسمية، لم يوفق فيها، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وان قيل في إعرابه: أنه فاعل سد مسد الخبر، لأن كونه فاعلا ينفي أن تكون جملة اسمية.

ونرى أن المخزومي في هذا الأمر يميل إلى أ ري الكوفيين في أن)هيهات(فعل وليس باسم، كما يرى أن الجملة الاسمية ليست الأساس للجمل العربية، ويقول بأن الفعل هو أصل المشتقات:(فالفعل في اللغات السامية، ومنها العربية هو كل شيء، فهو أساس التعبير، واعتبار المصدر أصلا للمشتقات أو للاشتقاق مخالفا لأصله).[4]

وخلاصة القول أن الجملة عند مهدي المخزومي قسمان: اسمية وفعلية.

---

[1] نفسه، ص ن.

[2] مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص42.

[3] نفسه، ص40.

[4] نفسه، ص ن.

خ. أقسام الجملة عند "عبد الهادي الفضلي":

يقسم الجملة إلى:

أولا: تامة وناقصة.

1. الجملة التامة: (هي الجملة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها نحو (السماء صافية) و﴿وَ خلِقَ الْإِنْسَا ن ضَعِيفًا﴾.[1]

2. الجملة الناقصة: (هي الجملة المفيدة فائدة ناقصة لا يحسن السكوت عليها نحو (إن جاء أخي...) و(إن زيدا)).[2]

نفهم من كلام "الفضلي" عن الجملة الناقصة أنه يقر بوجود الجملة الشرطية وهذا من خلال الأمثلة التي أعطاها.

ثانيا: كلام وكلم.

الكلام: (هو الجملة الم ؤلفة من كلمتين فأكثر ومفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها، مثل: (الليلة مقمرة) و(ذهب محمد إلى الكوفة)).

الكلم: هو الجملة المؤلفة من ثلاث كلمات فأكثر سواء كانت تامة أو ناقصة، مثل: (إن النهار أمس...)و ﴿ أَحَاطَ بِكلِ شَيْ ء عِلْمًا﴾. [3]

والملاحظة أن تقسيم الجملة إلى كلام وكلم يشبه كثيرا التقسيم الأول (التامة والناقصة)، حيث نجد أن تعريف الجملة التامة هو نفسه تعريف الكلام.

---

[1] عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط7،1980، دار الشروق، جدة، ص19.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

ثالثا: الخبرية والانشائية:

1. الخبرية: (هي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها، مثل (أنت تلميذ) و(أنا معلم)). [1]

2. الانشائية: (هي الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها مثل: (اقرأ الكتاب)و(لا تشرب الخمر)). [2]

رابعا: اسمية وفعلية:

1. الاسمية: (وهي الجملة المبدوءة باسم ، مثل: (محمد نبي) و(عمر يقرأ الكتاب)).[3]

2. الفعلية: (وهي الجملة المبدوءة بفعل، مثل: (سافر عمرو) و (يحضر خالد)).[4]

هـ. تقسيم الدكتور محمد نحلة:

قسم الدكتور محمود أحمد نحلة الجملة العربية إلى قسمين هما:

- الجملة البسيطة.
- الجملة المركبة.

ثم قسّم الجملة البسيطة إلى ثلاث أقسام:

- الجملة الإسمية: وهي التي عنى بها التي يكون طرفاها إسمين.
- الجملة الفعلية: التي عنى بها، التي يكون ركناها الأول وفعل والثاني إسم.[5]

---

[1] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص20.

[2] نفسه، ص20.

[3] نفسه، ص20.

[4] نفسه، ص20.

[5] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية، مرجع سابق، ص85.

بينما عنى بالجملة الجملية "كل جملة يكون الخبر فيها جملة إسمية أو فعلية من خلال ما ذهب إليه الدكتور "أحمد محمود نحلة" في حديثه عن تقسيم الجملة أنه لم يغير في الجملة الإسمية والفعلية إلا أنه أضاف الجملة الجملية التي يكون خبرها جملة إسمية أو فعلية".

ثم تقسيم الجملة المركبة إلى نوعين، يقول:«تصاغ الجملة المركبة من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين:

النوع الأول: فنصطلح الأول عليه (التركيب المفرّد)

النوع الثاني: فنصطلح عليه (التركيب المتعدد)

والتركيب المفرّد يكون بإحدى الطريقتين:

أن توضع جملتان بينهما علاقة دلالية وثيقة متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي أو غير مرتبطتين».[1]

أن تدمج إحدى الجملتين في الأخرى، أو تدخل فيها، أو تتفرع عنها.[2]

وقسّم التركيب المفردة تقسيمات فرعية أخرى:

القسم الأول: (تركيب الربط)، وعني بها تلك الجملة المترابطة إما عن طريق أدوات الربط التي تمثل لها بحروف العطف أو المترابطة ترابطا معنويا.

القسم الثاني: (تركيب التفريع): وعني به تلك الجمل التي تتفرع عن جمل أو تضمها جميعا.

أما في التركيب المتعدد فيقصد به "أن تكون من أكثر من جملتين، وتتلقاها الأذن المسموعة أو العين، مفردة بما هي وحدة واحدة، إن كانت ذات اجزاء ..."

والتعدد في الجملة المركبة، إما يكون بتكرار الرّبط، وإما بتكرار التفريغ، وإما أن يكون معهما معا.[1]

---

[1] حسين منصور الشيخ، المرجع السابق، ص85.

[2] نفسه، ص ن.

ومنه يتضح إلينا أن الدكتور "أحمد محمود نحلة" أنه أعطى جل اهتماماته في تركيب الجملة العربية ففصل فيها وقسمها إلى النوعين (التركيب المفرد) و(التركيب المتعدد) إضافة إلى أنه جعل له منها أقسام فرعية.

و. تقسيمات محمد حماسة عبد اللطيف:

وهو ما جاء في كتابه "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث" أنه قسّم الجملة العربية إلى ثلاث أقسام:

الجملة التامة (الإسنادية):

وهي التي يكون الإسناد فيها مقصورا بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ولا يحذف أحدهما إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالبة بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه.

وأهم الأنواع التي تنفصل منها: الجملة الإسمية والجملة الفعلية والجملة الوصفية.[2]

ومنه يتضح إلينا أن الجملة الإسنادية مرتبطة بعنصر الإسناد الذي يوجب حذفه إلا إذا دات قرينة عليه التي يمكن الاستغناء عليه.

الجملة الموجزة: وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفا واجبا أو غائبا، وأسامها ثلاثة:

1. الجملة الفعلية الموجزة: وذكر لها أربع حالات:

- الفعل المضارع المبدوء بالهمزة: أتكلّم
- الفعل المضارع المبدوء بالنون مثل: نتكلم
- الفعل المضارع المبدوء بالتاء مثل: تتكلم

---

[1] حسين منصور الشيخ، المرجع السابق، ص85.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر، 2001، ص72، 79، 83.

- الفعل الأمر للمخاطب الواحد مثل: إستقم

وهي الأفعال التي يكون فاعلها الضمير المستتر وجوبا كما يعبر النحاة.[1]

أمّا خلال شرحه للجملة الموجزة؛ فإنه أجاز أن يذكر عنصر واحد من عناصر الإسناد ويمكنه حذف العنصر الثاني.

2. الجملة الإسمية الموجزة: ولها أربع حالات أيضا

الإسم المرفوع بعد "لولا" الإمتناعية، بشرط أن تفيد مع هذا الإسم معنى مستقلا.

الإسم المعطوف عليه إسم آخر بواو المعية.

المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار.

المصدر الذي جاء به بدلا من اللفظ بفعله، سواء أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء، وسواء كان مرفوعا أو منصوبا.[2]

3. الجملة الجوابية الموجزة: ويقصد بها كل ما كان إجابة لسؤال، وكان مكتفيا بنفسه مغنيا في موقفه عن غيره.

أما "الجمل غير الإسنادية" فقسمها إلى سبعة أقسام هي:

- جملة الخالفة.
- الجملة التعجبية.
- جملة المدح والذم.
- جملة خالفة الصوت.
- الجملة الندائية.

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص85.

[2] نفسه، ص87، 90.

- الجملة القسمية.
- الجملة التحذيرية والإغرائية.[1]

ويتبين لنا من خلال هذا التقسيم أن "عبد اللطيف حماسة" متأثرا بالدكتور "تمام حسان" لأنه لم يختلف عنه كثيرا.

ي. تقسيم "عبد الرحمن أيوب":

فهو لا يرى ما رآه النحاة حول تقسيمهم للجملة لكن نظرته في تقسيم الجمل العربية إلى نوعين: إسنادية وغير إسنادية.

الجمل الإسنادية: تنحصر في الجمل الإسمية والجمل الفعلية.

الجمل غير الإسنادية: فهي جمل النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية بمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية.[2]

ويقصد الدكتور "عبد الرحمن محمد أيوب" بالجمل الإسنادية هي الجملة التي يصفها اللغويون بأنه تقرر شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء.[3]

وقسم الجملة الإسنادية إلى نوعين:

جملة إسمية: هي الجملة التي تبدأ بإسم، سواء كان جزؤها الآخر إسما أو فعلا أو شبه جملة (أي ظرف أو جار ومجرور).

جملة فعلية: هي التي تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل.[4]

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص90، 91، 95.

[2] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، دط، دت، ص129.

[3] المرجع نفسه، ص129.

[4] عبد الرحمن أيوب، المرجع السابق، ص129.

من خلال تقسيم الدكتور "عبد الرحمن أيوب" أنه أعطى الجملة الإسنادية أي إسناد شيئ لشيء بغرض الإخبار أو الإنشاء وقسمها هي بذاتها إلى نوعين جملة فعلية وجملة إسمية.

الفصل الثاني

الجملة في الدّرس اللّساني الحديث

تمهيد

المبحث الأول: الجملة عند اللسانيين المحدثين

1. حد الجملة عند المدرسة البنيوية الوصفية
2. حد الجملة عند البنيوية الوظيفية.
3. حد الجملة عند البنيوية التوزيعية.

المبحث الثاني: أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي

1. تعريف النحو الوظيفي
2. مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي
3. أنواعها.

المبحث الثالث: البنية العامة للجملة في النحو الوظيفي.

1. البنية الحملية.
2. البنية الوظيفية.
3. البنية المكونية.

المبحث الر لبع: دراسة الجملة العربية من منظور النحو الوظيفي.

تمهيد:

يتسم العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة، ومنها الدراسات السابقة التي تسعى إلى التطور وإيجاد أحدث النظريات في البحث اللغوي، لتكون اللغة مسايرة لحركة التطور السريع، ومعبرة عن الأغراض المختلفة، وقد شهد الدرس اللغوي محاولات جادة للتطور في ضوء التغير الشامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة بتبادل الآراء والخبرات، ولا شك في أن الدرس اللغوي العربي قد أعطى للغربيين كثيرا من الأسس التي بنو عليها نظرياتهم الحديثة لما بلغه من التطور والنضج خلال قرون طويلة من البحث والدراسة، كما استقى كثيرا من المجددين العرب آراءهم من المناهج الغربية الحديثة، لذا تغدو مناقشة الآراء التي تطمع إلى إيجاد حلول لمشكلات لغوية مساهمة في عملية التطور الفكري في الدراسات اللغوية.

المبحث الأول: الجملة عند اللسانيين المحدثين.

1. حد الجملة عند المدرسة البنيوية الوصفية:

يرى (دي سوسير) أن الكلام فعل فردي وعقلي مقصود وينبغي أن نميز ضمن هذا الفعل بين:

- الارتباطات التي يستخدمها المتكلم حين يستعمل اللغة (الشفرة اللغوية) للتعبير عن فكرة.
- العملية السايكوفيزيائية التي تساعد الفرد على إظهار هذه الارتباطات بمظهرها الخارجي.[1]

وبذلك فلا يخرج هذا المفهوم لسوسيير عن مفهوم الأصوليين للكلام، فالكلام عند سوسير كما هو عند الأصوليين للكلام، فالكلام عند سوسير كما هوعند الأصوليين يحوي جانبين: الارتباطات (التأليفات) التي تعبر عن فكرة، والعملية التصويتية المظهرة لهذه التأليفات.

وقد عرف (انطوان مي) وهو أحد تلاميذ سوسير اللغة بقوله: «مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكتفية ذاتياً، ولا تتعلق بأية مجموعة أخرى قواعدياً». ولم يحصر مي تركيب الجملة في حد أدنى أو أعلى من الكلمات، فقد تكون الجملة مكونة من كلمتين أو أكثر من ذلك بشرط ألا تدخل تحت تركيب آخر أكبر منها. ويأخذ (ج.فندريس) وهوتلميذ (أنطوان مي) منحا آخر في تعريف الجملة، فهي عنده: «الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية، والتي تدرك بواسطة الأصوات».[2]

ومن الملاحظ أن تعريف فندريس للجملة لا يخرج عن نطاق مفهوم دي سوسور لوظيفة اللغة، وهي القيام بعملية الربط بين الفكرة والصورة الصوتية.[3]

2. حد الجملة عند البنيوية الوظيفية:

نشأت البنيوية الوظيفية في أحضان مدرسة (براغ)، وقد اكتمل نموها على يد (أندريه مارتينية) في فرنسا[4]. و تنطلق البنيوية الوظيفية في تعريف الجملة من نظرتها العامة للغة بوصفها« أداة تواصل تحلل

---

[1] دي سوسير، فرديناند، علم اللغة العام، تر: يوسف عزيز، ملاجعة: مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، 1988، ص32.

[2] جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي،مطابع مؤسسة الوحدة، 1982، ص44، 45.

[3] ج.فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الجواخلي وزميله، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 101.

[4] عبد القادر المهيري وزملاؤه: أهم المدارس اللسانية،منشورات المعهد القومي لعلوم التربية تونس، 1986، ص40، 41.

بواسطتها التجربة البشرية تحليلاً يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة وبشكل صوتي هي اللفاظم»[1]. واللفاظم هي المقاطع الصوتية ذات الطابع الدلالي.

فمن هذه النظرة إلى اللغة جاءت فكرة (الجملة الوظيفية) عند أصحاب هذا الاتجاه، والتي تقوم أساساً على وجوب التمييز بين وظيفتين إخباريتين لهما أهمية دلالية، وهاتان الوظيفتان تتمثلان في المسند والمسند إليه. ومن هذا التصور لوظيفة اللغة والجملة تعرف البنيوية الوظيفية الجملة«بأنها قول تتبع فيه جميع العناصر مسنداً واحداً أو عدة مسانيد معطوفة على بعضها بعضاً».

3. حد الجملة عند البنيوية التوزيعية:

يعد ادوارد سابير رائد البنيوية التوزيعية في أمريكا، التي اكتمل نموها على يد (بلومفيلد وتلميذه (هاريس). وقد اختصت البنيوية التوزيعية بمبادئ لغوية تميزها عن البنيوية الأوروبية، فهي تقوم على "فكرة الإبدال والإحلال حيث تستبدل وحدة لغوية محل وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر مثل فونيم في كلمة أو كلمة في جملة"[2]

ويشكل مفهوم التركيب منطلقاً أساساً لتحديد الجملة عند البنيوية التوزيعية، إذ إن مفهوم المركب يشمل المشتقات، والكلمات المركبة، والجمل. والتركيب الأكبر عند التوزيعيين في أي قول يسمى جملة، وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن البنيوية التوزيعية تعرف الجملة بأنها: "تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر بموجب علاقة قواعدية معينة.[3]

ويلتقي هاريس في تحديده للجملة مع الآمدي من الأصوليين في حده للجملة وذلك بتحديد الجملة بعنصر السكوت، حيث يقول هاريس: "الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص.[4]

---

[1] أندريه مارتينية: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1985، ص131.

[2] حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 1988، ص25.

[3] جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ص 45.

[4] ميثال زكريا: الألسنية التوليدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص24.

فالآمدي وهاريس يلتقيان في مفهوم الجملة على النقاط التالية:

1. أن الجملة تنتمي إلى الكلام باعتباره نشاطاً فردياً متجدداً.
2. الاعتماد على عنصر السكوت في تحديد الجملة كوحدة كلامية مستقلة يقوم الفرد بإنتاجها لنقل الرسالة الإبلاغية.
3. أن السكوت المعتبر هو سكوت المتكلم لا السامع.[1]

المبحث الثاني: أنواع الجملة في نظرية النحو التوظيفي.

نشأت نظرية النحو الوظيفي مع مجموعة من الباحثين بجامعة امستردام يرأسهم الباحث اللساني سيمون ديك الهولندي، حيث قدّم الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي سنة 1978م، ودخلت العالم العربي عبر بوابة المملكة المغربية بجامعة محمد الخامس بالرباط، على يد الباحث أحمد المتوكل، ولم ..... نقل النظرية (النحو الوظيفي) إلى المغرب نقلا مجردا وإنما كان نقلا من ثلاثة مراحل: مرحلة الاستنبات، مرحلة التأصيل ومرحلة الإسهام والتطور.

من خلال هذا، انطرح السؤال التالي: ما تعريف النحو الوظيفي؟

1. تعريف النحو الوظيفي:

«هو تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ أن بنية الجملة تخضع إلى حد كبير للوظيفة التواصلية التي جاءت لتأديتها»[2].

فالنحو الوظيفي كما يقول كونو (وفق منظور عام) «مقاربة لتحليل البنية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البيئة بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية».[3]

---

[1] موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2002، ص41.

[2] الزايدي بوردامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة باتنة، 2014/2013، ص33.

[3] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1987.

ومنه نستنتج أن النحو الوظيفي أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة للشروط من التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة ثانية.

فالنحو يقوم باستباط القواعد أو النظام الذي يحكم لغة ما مراعاة الوظيفة الأساس لها؛ التبليغ.

2. مفهوم الحملة في نظرية النحو الوظيفي:

ركزت جل الدراسات اللسانية الغربية (قديمة أم حديثة) في تحديدها للجملة على الجانب الشكلي التركيبي مغفلة الجانب الوظيفي (الدلالي التداولي) أو مقللة من قيمته، ومرجع هذا هو الزاوية التي اتخذتها تلك الدراسات وجهة نظر لها، فقد عرفت الجملة عند كثير من البنيويين بأنها:«صيغة لغوية تقع بين نقطتين»[1]، حين يتعلق الأمر بالمكتوب، وبين وقفتين حين يتعلق الأمر بالمنطوق، أي أن الجملة وفق المنظور الكمي الشكلي بمجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية، والأمر نفسه تقريبا يمكن أن يستشف عند التوليديين التحويليين، يقول تشومسكي معرّفا اللغة:«سوف أعتبر اللسان في هذه الدراسة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ذات طول محدود، ومكونة من مجموعة محدودة من العناصر، كل الألسنة الطبيعية في شكليها المنطوق والمكتوب هي ألسنة بهذا المعنى... لأن كل لسان طبيعي يضم عددا محدودا من الفونيمات (الرموز الكتابية)، ويمكن تمثيل كل جملة على شكل سلسلة محدودة من الرموز الصوتية او الكتابية، وذلك على الرغم من أن عدد الجمل غير محدود»[2].

فالجملة في التصور التوليدي مكونة من مجموعة عناصر محدودة ومضبوطة، تعطيها طولا محدودا، وقد أرجعوها «إلى الشكل النظري التالي: [ج ← مركب إسمي + مركب فعلي]، وهو شكل لا يخفى عليك فيه أثر خصوصة اللغات التي انطلق منها أصحاب تلك النظريات عند اختيار هذا الشكل»[3].

والملاحظ على هذه المفاهيم غياب استحضار الوظيفة (التّداولية تخصيصا) في تحديد مفهوم الجملة، وقد استدرك التّوجّه الوظيفيّ التّداولي هذا الأمر (أمر استحضار الوظيفة)، حيث عدّت الجملة

---

[1] أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، المغرب، دار الأمان، ط1، 2005، ص54.

[2] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، تونس، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001، ج1، ص226.

[3] عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النحو التفريغي التحويلي (من خلال كتاب تشومسكي البنى التركيبية)، دراسة تحليلية نقدية، الجزائر، موفم للنشر، ط1، 2007، ص48.

(كبنية منجزة) في نظرية النّحو الوظيفيّ نتاج المقام؛ أي إنه يُؤتى بها لخدمة المقام الذي استدعى التّلفظ بها أو إنجازها على هيئة مخصوصة بالنّظر إلى شكلها الناتج عن ترتيب عناصرها، وبالنّظر إلى ما هو مذكور من عناصرها وما هو غير مذكور، وبالنّظر كذلك إلى التّنغيم أو «على أساس أنّها تجليَّات لخصائص وظيفيَّة مرتبطة بالغرض التّواصلي المروم إنجازه».[1]

ولتوضيح مفهومها أكثر في النّحو الوظيفيّ يمكن أن يستعين البحث بالتّعريف الذي قدّمه المتوكّل، للخطاب[2] : «كلّ إنتاج لغويّ يُربَط فيه ربط تبعيّة بين بنيته الدّاخلية وظروفه المقاميّة (بالمعنى الواسع)»،[3] ويقصد بربط التّبعيّة في تعريفه هذا «أنّ بنية الخطاب (والجملة نوع من الأنواع التي يتحقق فيها الخطاب)[4] ليست متعالقة والظروفَ المقاميّة التي ينتج فيها فحسب، بل إنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلّا وفقا لهذه الظّروف».[5]

وبما أنّ تحديد الجملة شديد الصّلة بالغرض التّواصليّ الذي تؤدّيه، فقد رأى الأستاذ بعيطيش أنّ مفهومها يجب ربطه بالتّصور الذي قُدّم في نظريّة أفعال الكلام؛ أي أنَّها فعل لغوّي؛ يقول الأستاذ بعيطيش منتقدا عدم وضوح هذه الرؤية عند سيمون ديك والمتوكّل قائلا: "إن المتتبّع المتفحّص لأدبيّات نظريّة النّحو الوظيفّي، إن في أبحاث ديك أو المتوكّل، خصوصا في مراحلها الأولى، لا يجد تعريفا واضحا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللّغوي وفق طرح أوستين وتلميذه سورل ... من جهة، على الرغم من الصّلة الوثيقة بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللّغوي عند سورل بصفة خاصّة ... أضف إلى ذلك أنّ المتوكّل عندما تناولها سنة في كتابه (اللّسانيات الوظيفيّة: مدخل نظري) اقتصر على تقديم خلاصة عامّة لها، في إطار نظري عامّ 1989 لا يختلف عن الإطار العامّ الذي قدّم فيه للوظيفيّة في الفكر اللّغويّ العربيّ القديم أو الفكر اللّساني الحديث ...

---

[1] أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1987، ص 185.

[2] استعان البحث بتعريف المتوكل للخطاب لأنه لم يُقدّم أي تعريف للجملة في مرحلة ما قبل المعيار (أو مرحلة الجملة)، لكن مفهومها ومصطلحها موجودان، ثم إن الجملة تعد نوعا من أنواع الخطاب فهو يشملها

[3] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، المغرب، دار الأمان، ط1، 2001، ص 16.

[4] يدلّ على هذا قول المتوكل الآتي: (كل إنتاج لغوي) فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن؛ كل تعبير لغوي أيا كان حجمه. أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 17.

[5] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ولم يربطها كما سبقت الإشارة، بمفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفّي الذي ارتكز أساسا على استثمار الفعل اللّغوي عند أوستين وغرايس وإغناء مفاهيم سورل بصفة خاصّة وتطويرها.[1]

وممّا يؤيّد رجحانيّة ما ذهب إليه الأستاذ بعيطيش ذِكْر المتوكّل لاقتراض نظريّة النّحو الوظيفيّ من نظرية أفعال الكلام مصطلح الفعل اللّغوي واعتماده اعتمادا كبيرا، يقول المتوكّل: "أمّا في الدّرس اللّساني الحديث فقد اقترضت نظريّات لسانيّة ذات توجّه تداولي أو وظيفي(ثنائيّة)الفعل اللّغوي المباشر/ الفعل اللّغوي غير المباشر(المقترحة في)نظريّة أفعال الكلام(وتبنتها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم هي: النّمط الجمليّ، والقوّة الإنجازيّة الأصليّة، والقوّة الإنجازيّة المستلزمة"[2]، ويقول كذلك: "من المعلوم أنّ الجوانب التّداوليّة درست، أوّل ما درست، في إطار التيّار الفلسفي المسمّى [وهي أهمّ ما تميّز به التّوجه الوظيفيّ في دراسة اللّغة] فلسفة اللّغة العاديّة؛ حيث عولجت هذه الظواهر من قبيل (الإحالة) و(الأفعال اللّغويّة) و(الاستلزام الحواريّ)... وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزّمرة من الظّواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدّراسات اللّغوية؛ إذ إن مجموعة من النّظريات اللّغوية، التّوليديّة منها وغير التّوليديّة، وظّفت هذه المفاهيم في وصفها للّغات الطّبيعيّة".[3]

وبناء عليه، فمصطلح الفعل اللّغوي، وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة (القوّة الإنجازيّة، المحتوى القضوي)، يعدّ من أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ، ولذلك يجدر اعتمادها في تقديم تعريف للجملة؛ يقول الأستاذ بعيطيش: "لكنّ المتفحّص المدقّق للمبادئ الأساسيّة التي تقوم عليها هذه النظريّة، خاصة مبدأ الوظيفة التّبليغيّة، وبصفة أخصّ التّحليلات التّداولية القائمة على مفهوم القوّة الإنجازيّة ،(Force Illocutoire) يدرك بسهولة أنّه على الرّغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النّظريّة، إلا أنّ مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظريّة الأفعال اللّغوية لدى فلاسفة اللّغة العاديّة ...

---

[1] يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص89.

[2] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، المغرب، دار الأمان، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2010، ص50.

[3] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، 1989، ص15.

والفكرة العامّة لهذه النّظرة هي أنّ تحليلها لجمل اللّغات الطّبيعيّة يقوم على أساس أنها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلاّ بظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفظّيها أثناء عمليّة التّبليغ، وبالتّالي تكون اللّغة وظيفة وبنية، والجملة في النّهاية. هي فعل لغويّ".[1]هل يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط؟

إن المدقق فيما قدمه "المتوكل" من كتابات تتعلق بدراسة الجملة العربية من منظور وظيفي يدرك جيدا أنه لا يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط (إذا فهمنا من الفعل اللغوي القوة الإنجازية وحدها)، ذلك أنه يعد أحد الجوانب المشكلة للجملة الغرض الذي سيقت له الجملة، إضافة إلى جوانب أخرى أبرزها البنية الصورية المكونة للجملة الحاملة لذلك الفعل والخاضعة له.

ومن هنا (عدم حصر مفهوم الجملة في الفعل)، يُفهم سرُّ الانتقاد الذي وجهه "المتوكل" إلى فلاسفة اللغة العادية، حيث أورد أنهم لم يعنوا بدراسة بنية الجملة (تركيبها، وحداتها، العلاقات الموجودة بين وحداتها)، مما أفرز نظريات لسانية حاولت الاستفادة مما قدمه فلاسفة اللغة العادية وإخضاعه لمتطلبات التوجه اللساني (ومن أبرزها نظرية النحو الوظيفي)، يقول المتوكل:«لم يعد فلاسفة اللغة العادية بجوانب أخرى من تداوليات اللغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنايتهم بالإحالة والإقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري هذه الجوانب المغفلة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجملة».[2]

وبناء عليه، نستشف ان الجملة في نظرية النحو الوظيفي هي: فعل لغوي يتميز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية صرفية تركيبية يستغلها مستعمل اللغة الطبيعية لتغطية احتياجاته في عشيرته اللغوية التي يعيش فيها.[3]

3. أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي:

---

[1] يحيى بعطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النمو الوظيفي)، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص90.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص28.

[3] ينظر: يحيى بعطيش، نحو نظرية وظيفية النحو العربي، ص167.

إذا كانت الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ فعلاً لغويًا يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة)صرفيّة تركيبيّة(، فإنّ هناك جانبين يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلاليّ تداوليّ، وجانب بنيوي.

والنّظر إلى الجملة بعدّها فعلا واستحضار مختلف المصطلحات الملابسة له (القوّة الإنجازيّة، فعل الإحالة، فعل الحمل ...) هو تحديد لها من منظور تداولي، وفي مقابل هذا التّحديد يورد المتوكّل تحديدا آخر ركّز فيه على الجوانب التّركيبيّة، من ذلك قوله: "نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملا (نوويا أو موسعا)، ومكونا (أو مكوّنات) خارجيا، فالجملة، حسب التّنميط الذّي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكوّن خارجي)أو مكوّنات خارجية"[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ هناك أمورا ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال، وأنّ هذا التّفريق (وإن قلّ يجب استحضاره أو بالأحرى يفرض نفسه).

مع أيّ نظرية، حتى وإن ادّعت أنه لا يمكن التفريق)في التّقعيد وبناء الجهاز الواصف تخصيصا بين ما يرجع إلى البنية وبين ما يرجع إلى الاستعمال؛ يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: "ما هو راجع إلى اللّفظ له قوانينه الخاصّة به غير قوانين استعمال اللفظ؛ فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للغة هو الذي يسميه الأوربيون الآن براغماتيك pragmatique، وأصبح الآن الكثير من اللّسانيين الغّربيين ومقلدّيهم من العرب لا يعرفون إلا ،pragmatique براغماتيك، بل حصروا كل اللّسانيّات في هذا الجانب الاستعمالي مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، كما قلنا، وبين اختيار هذا اللّفظ في حال خطابية معيّنة، وأكثر اللّغويين الغّربيين المحدثين مولون بالبراغماتيك أي دراسة استعمال اللّغة، وقوانين استعمال اللّغة اجتماعية أصالة، وللبنى اللّغوية جانب آخر غير اجتماعي، وهو ميدان صوري، وهذا مع الأسف لم ينتبه إليه الكثير من النّاس".[2]

---

[1] أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1987، ص27.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، الجزائر، مجلة اللغة والآداب، العدد 10، 1996، نقلا عن صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، منشورات إختلاف، ط1، 2008، ص366.

والسّبب الذي جعل البحث يحكم على تعريف المتوكّل للجملة بأنّه تعريف بنيوي هو اعتماده على نوعيّة العناصر وكيفيّة ترتيبها، فالجملة هي نتاج مكوّن خارجي(مبتدأ، ذيل، منادى) [1]زائد حملا [(ج = مخ +ح)؛ حيث: ج= الجملة، مخ= مكوّنا خارجيا، ح= حملا]، ولكن هل ينطبق مفهوم الجملة على هذه الصّورة فقط؟.

إنّ المتصفّح لكتب المتوكّل يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلا أي: (مكونا خارجيا) من ذلك، مثلا، قوله قبل التّعريف الآنف الذكر: "وبخرق هذا القيد [قيد: لا تسند الوظيفة البؤرة إلى الحمل وإلى أحد حدوده] يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل (88ج) و(89ج).

88. أ- ماذا حدث؟ ب- قتل خالد بكرا ج- * قتل خالد بكرا (بنبر)بكرا))

89. - أ- أعزة عشق كثير أم ليلى؟ ب- أعشق كثير عزّة أم لا؟ ج- * أعزّة عشق كثير أم لا؟"[2]

وهذه الجمل المذكورة مكوّنة من حمل فقط ولا وجود لمكوّن خارجي معها، مما يجعل البحث يذهب إلى أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس؛ لأنه يشكّل الحدّ الأدنى لمفهوم الجملة)وهي بغيابه لا تسمّى جملة، بل تسمّى مركبّا(، وإذا ما حُصّل الحدّ الأدنى فإنّ الجمل من حيث مقولتها ومن حيث عدد العناصر المكوّنة لها أنواع؛ فهناك الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة والجمل الرّابطيّة، وهناك جمل مكوّنة من حمل بسيط، وهناك جمل مكونة من حمل بسيط زائد عنصرا خارجيا، وهناك جمل مكوّنة من عدة حمول ... ومما يعضّد هذه النّتيجة أنّ المتوكّل أطلق، في سياق آخر، على الجملة المكوّنة من حمل ومكوّن خارجيّ مصطلح (جملة مركّبة) .[3]

حدّد المتوكّل نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسّمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعليّة (محمولها الأساس فعل، وجمل اسميّة)محمولها الأساس ليس فعلا(، وجمل رابطيّة)جملة اسمية

[1] سيذكر البحث مفاهيم هذه المصطلحات حين يعرض للبنية الوظيفية.

[2] أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1993، ص14.

زائد رابطا(كما قسّمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة. وسيعرض البحث لهذين النّوعين ببعض البسط كما يلي:

أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول:

يقول المتوكّل: "تنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التّركيبيّة إلى قسمين: جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي: جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثّلاثة بالجملة الفعليّة والجملة الرابطيّة والجملة الاسميّة على التّوالي" [1] ، فالمحمول، بهذا، يعدّ الفاصل الذي تتميّز به أنواع الجملة بحسب المقولة، ثم لكلّ نوع من هذه الأنواع خصوصيات يجدر بالبحث إيرادها وذكرها منها:

1. تمتاز الجملة الفعلية ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزّمني والجهي فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنها، من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجيّة من غيرها.

2. تمتاز الجملة الاسميّة، كذلك، ببنية موقعيّة خاصّة من مميزاتها أنّ فاعلها مقدّم على محمولها، وقد يؤخّر إذا كان حاملا لوظائف تداوليّة معيّنة، والمحمول فيها لا يدل، عادة، على واقعة، وخصوصا إذا كان (مركّبا اسمّيا أو مركّبا حرفيا أو مركّبا ظرفيا)، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النّوع من المحمولات.

3. "تعتبر الجمل الرابطيّة نمطا بنيويّا قائم الذات؛ فالجمل الرابطيّة ليست جملا اسميّة ولا جملا فعليّة، وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى؛ إذ هي تشارك الجمل الاسميّة في بعض من مميزاتها الحمليّة والوظيفيّة، وتقاسم الفعليّة خصائصها المكوّنية" [2]؛ ذلك أنّ محمولها هو محمول الجملة الاسميّة إلا أنّ الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرّابط، فإن ورد متقدّما كان مبتدأ)عنصراً خارجياً(

---

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص78.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص82.

لا فاعلا، وهو في هذه الخصيصة يتقاطع مع الجمل الفعليّة، ودور الرابط في هذا النّوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزّماني والجهي للمحمول.

أنواع الجملة حسب نمط تركيبها:

قسّم المتوكّل الجمل، حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركبّة؛ الجمل البسيطة هي الجمل التّي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكوّن خارجي أم لم يوجد، أما الجمل المركبّة فهي الجمل التّي تحتوي على أكثر من حمل[1]، لكنّه)المتوكّل(ما لبث أن أعاد النظر في هذا التقسيم، موردا أنّ الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكوّن الخارجيّ (الرّبضي) مع ذلك الحمل صارت الجملة مركّبة، وأضاف نوعا آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنّها تحتوي على أكثر من حمل (تقابل المركّبة في التّقسيم الأوّل).[2]

1. الجملة البسيطة: يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجباريّة (الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختياريّة (الحدود اللّواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصّص المحمول (قد يكون فعلا رابطا أو فعلا مساعدا) ومؤشّر القوّة الإنجازيّة (مخصّص الحمل).

2. الجملة المركّبة: تتكوّن من حمل ومكون خارجي (ربض)، قد يكون هذا المكوّن الخارجي مبتدأ أو ذيلا أو منادى، وتبعا لنوع المكوّن الخارجي يورد المتوكّل أن هناك جملا مبتدئيّة وأخرى ذيليّة وأخرى ندائيّة، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التّصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنّداء له حريّة التّقدم والتأخّر أو التّوسط، ويمكن تلخيصها كما يلي:

الجمل المبتدئيّة = م [حمل]

الجمل الذيليّة =[حمل] ذ

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص08.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيبة في اللغة العربية)، ص24.

الجمل الندائيّة = منا [حمل] /[حمل] منا / [حم(منا) ل]

3. الجمل المعقّدة: يتميّز هذا النّوع من الجمل بتضمّنه لأكثر من حمل، كما هو موضّح في البنية الآتية: [ج : (حمل [1]) (حمل [2])... (حمل ن)][1]، وهذا التّعدد في الحمول يتجلّى في صورتين اثنتين هما.[2] يشكّل كل من الحملين مكوّنا قائم الذّات يرتبط بالحمل الآخر بكيفيّة ما دون أن يفقد استقلاله عنه. يشكّل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يعد مكوّنا من مكوناته.

يورد المتوكّل أنّ الحملين يكونان قائمي الذّات إذا كان أحدهما:

1- حملا اعتراضيا

2- أو كان أحدهما معطوفا على الآخر،

أمّا إذا كان أحدهما مكوّنا من مكوّنات الحمل أو جزءا من مكوّن من مكونات الحمل فإنّه يعدّ حملا مدمجا في الحمل الذي يعلوه.[3]

المبحث الثالث: البنية العامة للجملة في النحو الوظيفي.

تهتم الدرس النحوي عند العرب بدراسة الجملة، وكانت من أهم القضايا النحوية، التي حظيت بالاهتمام وقد سعت أيضا النظريات الوظيفية إلى دراسة الجملة من حيث تكوينها وشكلها ووظيفتها وبنيتها، وفي بنية النحو الوظيفي تشتق الجملة عن طريق البنيات الثلاث:

البنية الحملية structure predicatire

---

[1] أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص 34.

[2] المصدر نفسه، ص35.

[3] المصدر نفسه، ص35.

البنية الوظيفية structure fonctionnel

البنية المكونية structure constituent

ويتم بناء البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد "الأساس" قواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير.

وقد شرح "المتوكل" بنية النحو في تطبيق هذه القواعد[1]

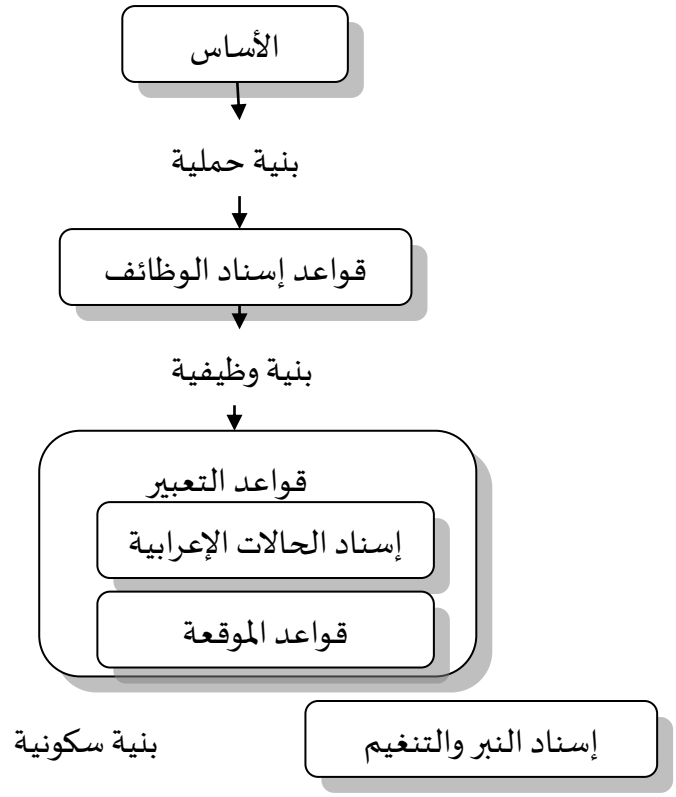

أولا: مفهوم البنية الحملية:

ينقسم الأساس إلى عنصرين اثنين "معجم" و"قواعد تكوين المحمولات والحدود"، التميز بين هذين العنصرين مقصود به عكس التمييز بين صنفين من المحمولات والحدود، المحمولات والحدود الأصول والمحمولات والحدود المشتقة حيث إن المحمولات والحدود الثانية تضطلع باشتقاقها قواعد تكوين المحمولات والحدود.

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427هـ/2006م، ص22.

أ. المعجم:

تتكون القدرة المعجمية للمتكلم والسامع من صنفين من المعارف معرضة لمجموعة من المفردات يتعلمها تعلما قبل استعمالها، ومعرفة نسق قواعد الاشتقاق تمكنه من تكوين مفردات "جديدة" لم يسبق له أن سمعها أو استعملها، انطلاقا من المفردات الأصول المتعلمة.[1]

ونستخلص أن المعجم يمدنا بمعمولات التي يتعلمها المتكلم قبل استعمالها، وهي على الأوزان التالية:

فَعَلَ، فعِل، فعّل، فعلل ذو ما أسماه النحاة العرب بالجامد.

ويتكون المدخل المعجمي للمفردة الأصل من شقين اثنين: إطار حملي وتعريف دلالي، يمثل الإطار الحملي للخصائص البنيوية التي تميز المفردة في حين يقوم التعريف الدلالي، كما يوحي بذبك هذا المصطلح بتحديد معنى المفردة.[2]

ب. من الإطار الحملي إلى البنية الحملية:

تقدم أن المعجم عبارة عن قائمة من المفردات: محمولات وحدود وأصول الممثل لها في شكل بنية صورية (إطار حملي) وأن قواعد تكوين المحمولات والحدود تنقل إطارا عمليا أصلا إلى إطار حملي مشتق.

ويحدد الإطار الحملي كما يلي:

1. المحمول ومقولته التركيبية (فعل، إسم، صفة.....)

---

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص141.

[2] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل التداولي)، دار الأمان، الرباط، 04 زنقة المأمونية، 1995، ص63.

2. ومحلات موضوعات المحمول.
3. القيود الإنتقائية (قيود التوارد) التي يفرضها المحمول على موضوعاته.
4. الوظائف الدلالية (الأدوار الدلالية) التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالبنية للواقعة التي يدل عليها المحمول.

ولنمثل لبنية الإطار الحملي بالإطارين الحمليين للفعل.

"شرب" والفعل "شرّب" باعتبار الأول محمولا والثاني أصليا ممثلا له، بالتالي في المعجم والثاني محمولا مشتقا ناتجا من تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية التالية:

(1) شرب ف [س^1 : حي] منف [س^1: سائل(س^1)]

(2) شرّب ف[س^1: حي (س^1)] منف [س^2: حي (س^2)] مشتق [س^3، سائل س^3] متق^1

ويصاغ المدخل المعجمي في نظرية النحو الوظيفي على أساس أن بنيته مهمتها التمثيل لأحد الأنماط والوقائع الأربعة التالية:

"عمل" "حدث" "وضع" "حالة"

ويصطلح في النحو الوظيفي على تسميته الحدود الأولى "الموضوعات"، وتسمية الحدود الثانية "لواحق" بالنسبة العامة للحمل إذن تقوم على محمول وموضوعات ولواحق كما هي موضحة في التمثيل التالي:[2]

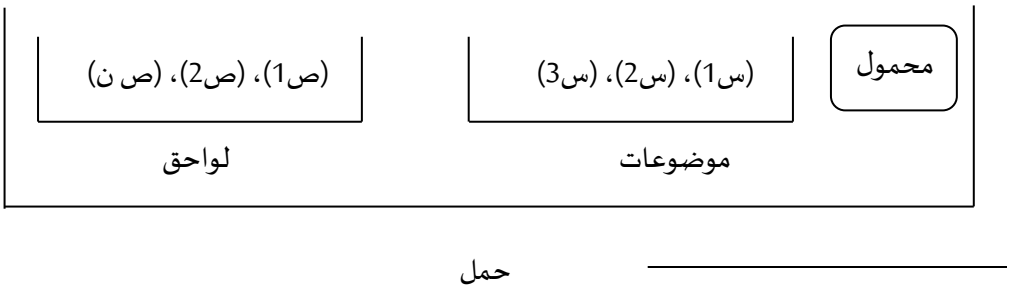

حمل

[1] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 1987، ص16.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص144.

ونستخلص مما سبق أن البنية الحملية هي بنية الأدوار الدلالية التي تقوم بها موضوعات المحمول وحدوده اللواحق، ويتكفل ببناء هذه البنية المعجم وقواعد الأساس.

ويمكن أن نوضح أن بناء البنية الحملية للجملة يتم حسب النحو الوظيفي عن طريق تطبيق قواعد توسيع الأسس الحملية التي تتخذ دخلا لها الأطر الحملية النووية الموجودة في المعجم أو المشتقة عن طريق تكوين المحمولات بعد تطبيق قواعد إدماج الحدود كما يتبين من الرسم الآتي:

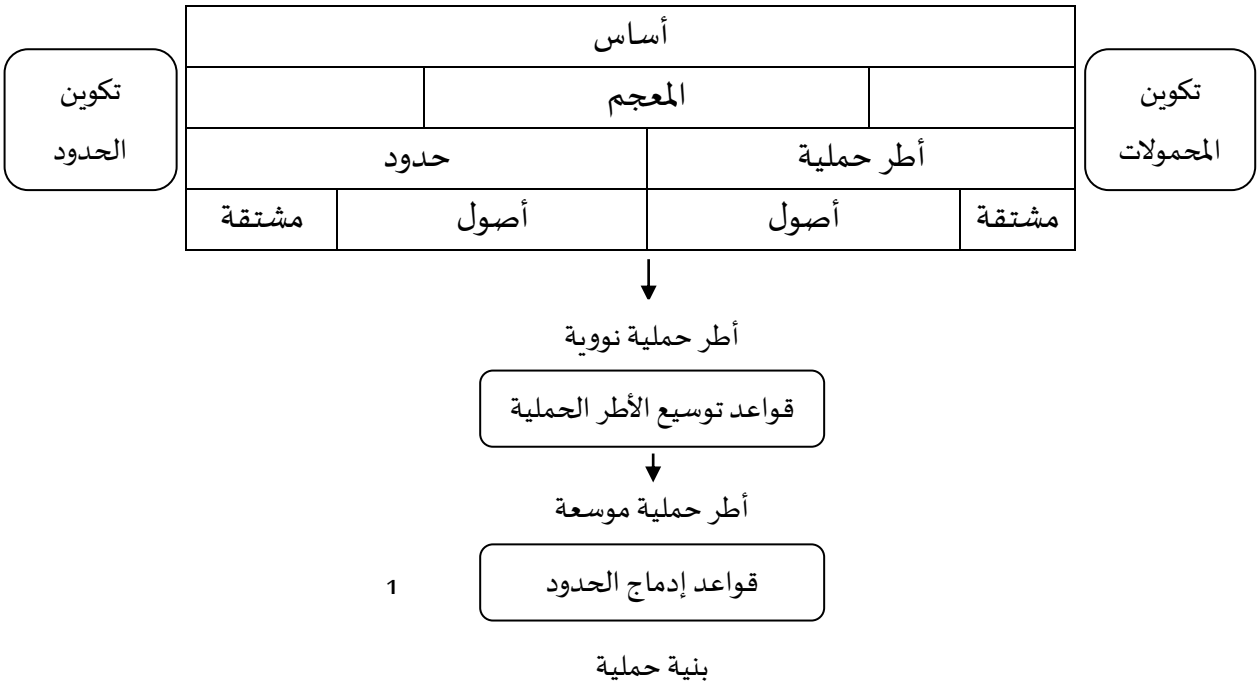

ثانيا: البنية الوظيفية.

قبل تطرقنا لدراسة البنية الوظيفية للجملة للنحو الوظيفي، علينا أن نتعرف على ما معنى الوظيفة في النحو الوظيفي؟

لقد واكب استعمال مصطلح الوظيفة مفاهيم مختلفة، وقد أرجع المتوكل هذه المفاهيم إلى مفهومين الوظيفة كعلاقة والوظيفة كدور.

الوظيفة العلاقة:

[1] أحمد المتوكل، التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص15.

حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة، فالمقصود العلاقة القائمة بين مكونين، أو مكونات في المركب الإسمي أو الجملة، ونجد مصطلح الوظيفة بهذا المعنى متداولا في جل الأنحاء (بما فيها الأنحاء التقليدية) مع الإختلاف في نحو من نمط إلى نمط الأنماط، مرده نوع العلاقة التي يرد رامزا إليها، ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقة التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر، وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل التركيب.

الوظيفة كدور:

ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية للغات الطبيعية من أجل تحقيقه.[1]

ومن خلال هذه المفاهيم يظهر بسبب تسميتها بالوظيفة فهي تتكفل بمختلف الوظائف.

وكان يطال على الوظائف التي تعنيانها في أدبيات النحو الوظيفي، الأولى (كما في النظريات اللسانية الآخر) بمصطلح "الوظائف التركيبية" والمقصود بالأساس وظيفتا الفاعل والمفعول إلا أن هذا المصطلح عوض في الكتابات الأخيرة (منذ ديك 1989).

بمصطلح "الوظائف الوجهية" وهذا المصطلح أنسب لأنه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدد داخل إطار نظرية النحو الوظيفي.

والوظائف الوجهية، في هذه النظرية هي الوظائف التي تسن إلى الحدود بالنظر إلى "الوجهة" التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه للواقعة التي يتضمنها الخطاب على الخصوص، والوجهة المنطلق منها منظوران إثنان، منظور أساسي ومنظور ثانوي، على أساس التمييز، تسند وظيفة الفاعل إلى الحال الذي يشكل المنظور الرئيسي حيث تستند وظيفة المفعول إلى الحد المتخذ منظورا ثانويا.[2]

---

[1] أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص21، 22، 23.

[2] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل التداولي)، دار الأمان، الرباط، 04 زنقة المأمونية، 1995، ص108.

ونستخلص مما سبق أن الحدود التي يمكن أن تسند إليها وظيفتا الفاعل والمفعول هي الحدود التي تقبل التوجيه وهي إما ثابتة أو متغيرة.

ولنمثل ذلك بالجملتين "أ" و"ب" حيث أنتقي الحدان "المنفذ" و"المستقبل" منظورا رئيسيا ومنظورا ثانويا بالتوالي في الجملة "أ" والحد المتقبل منظور رئيسيا في الجملة "ب".[1]

"أ" ناقشت الأستاذة أطروحة هذا المساء في المدرج.

"ب" نوقشت أطروحة هذا المساء في المدرج.

يؤشر للوظيفتين التركيبيتين "الفاعل" و"المفعول" على غرار التأشير للوظائف الدلالية كما يتضح من البنية الوظيفية الجزئية التالية شرب الطفل الدواء البارحة.

[تد] نا 1 متق. شرب ف (ع1م س^1: طفل (س^1)) منف نا

(ع1 م س^2: دواء (س^2)) منف منف

(ع1 ث ص1: بارحة (ص1)) ف م

ونستخلص مما سبق أن هذه الوظائف تسند إلى الوظائف التركيبية.

أما بالنسبة للوظائف التداولية: فهي تنحصر في النحو الوظيفي إلى خمس وظائف: وتقسم بالنظر إلى وضعها بالنسبة للحمل إلى قسمين:

وظائف خارجية ووظيفتين داخليتين، وتستند الوظائف الخارجية إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل ذاته أي (الوظيفة المنادى)+ الوظيفة "المبدأ" والوظيفة "الذيل"، أما الوظيفتان الداخليتان فهما

[1] المرجع نفسه، ص150.

الوظيفتان اللتان تستندان إلى مكونات تعد عناصر الحمل ذاته، والوظيفتان التداوليتان الداخليتان "البؤرة" و"المحور".[1]

وتمتاز الوظائف التداولية عن الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية بكونها علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام بعبارة أخرى، تستند هذه العلاقات إلى المكونات حسب المعلومات الإخبارية التي تحملها.

مصدر اشتقاق الجملة في إطار النحو الوظيفي إطار حملي (أصل) أو (مشتق) نووي، يتم توسيعه عن طريق إضافة الحدود واللواحق ثم يتخذ دخلا لقواعد إدماج الحدود وقواعد تحديد مخصص للحمل الصيغي الزمني، فيتمثل بذلك إلى بنية حملية تامة التحديد، هذه البنية تمثل للخصائص الدلالية للجملة، وتتخذ البنية الحملية دخلا لمجموعتين من القواعد قواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية وقواعد تحديد مخصص الحمل التي ينتج عن تطبيقها شبه وظيفية تامة التحديد.[2]

ويمكن أن نوضح مراحل اشتقاق الجملة، الإطار الحملي، البنية الوظيفية بواسطة الرسم.

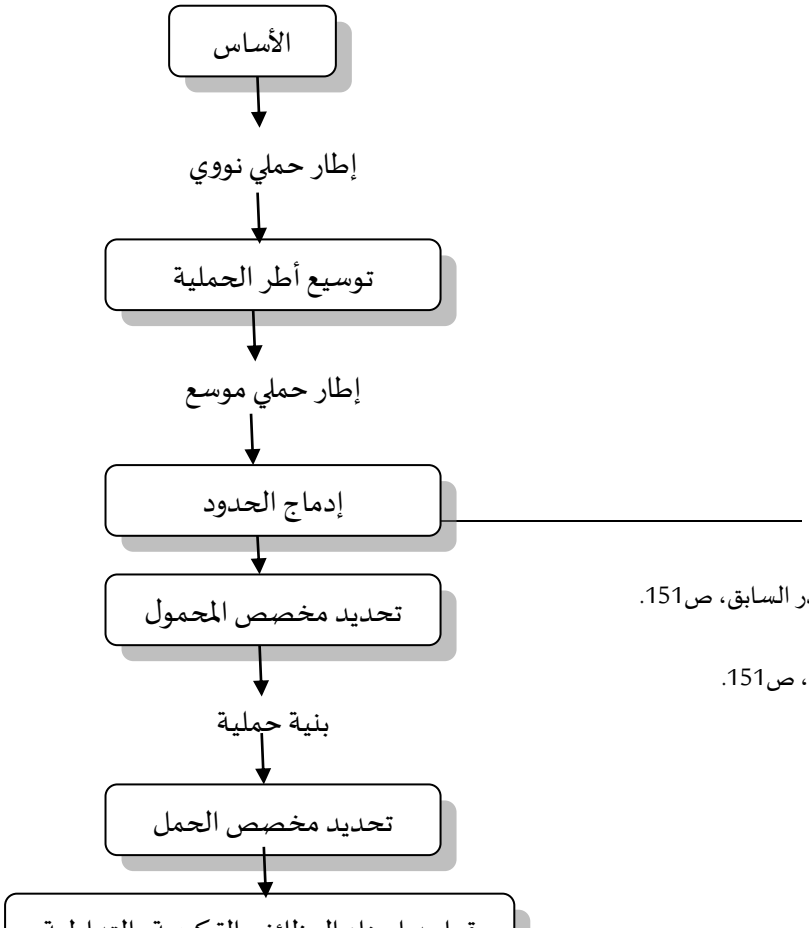

[1] المصدر السابق، ص151.

[2] نفسه، ص151.

[1]

ثالثا: البنية المكونية.

يقصد بالبنية المكونية البنية الصرفية والتركيبية ويتم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد "قواعد التعبير" التي تطبق طبقا للمعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية.

ويتمثل نسق قواعد التعبير مجموعات القواعد التالية:

1. قواعد صياغة الحدود.
2. قواعد صياغة المحمول.
3. قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية.
4. قواعد الموقعة.
5. قواعد إسناد النبر والتنغيم.[2]

وفي الرسم التالي توضيح للبنية العامة للنحو الوظيفي وأهم المراحل التي يتم بها اشتقاق الجملة وظيفيا.

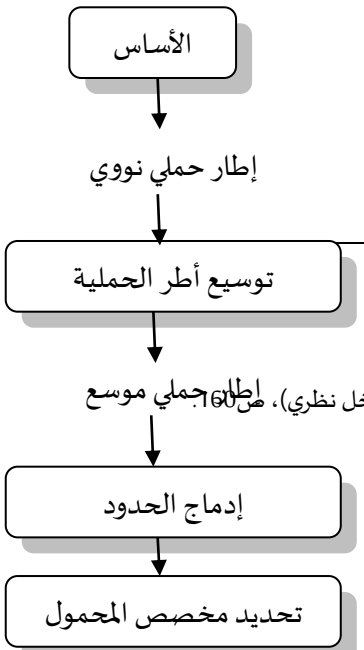

[1] المصدر السابق، ص159.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص160.

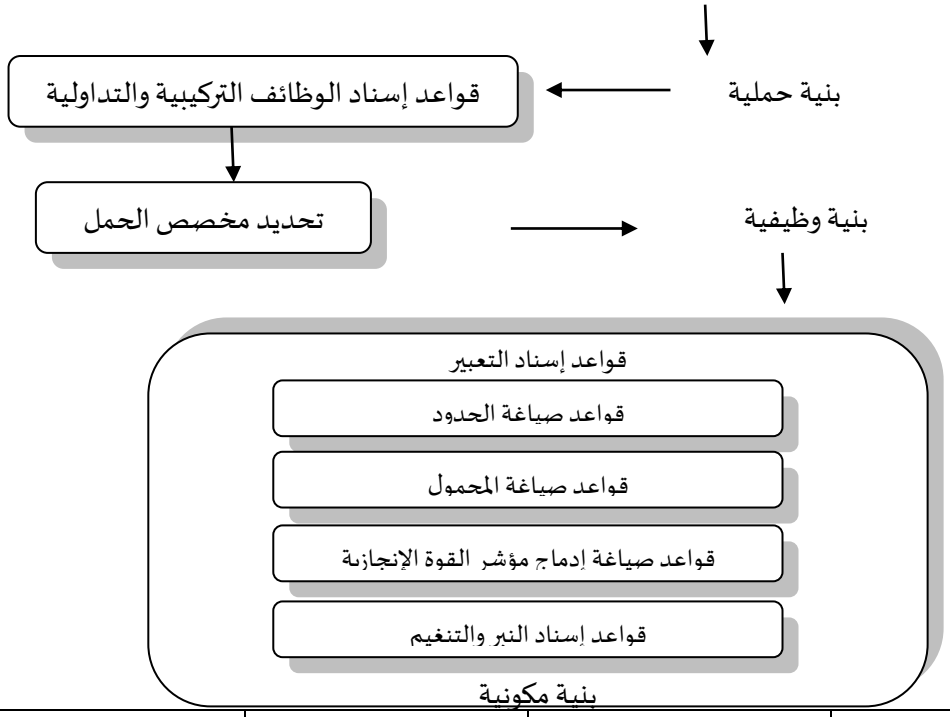

المقولات	المواقع	ثالثا	رابعا
1. ف: فعل	1. م مب: موقع مبتدأ	1. محو: محور	1. منف: منفذ
2. فا: فاعل	2. م ذ: موقع الذيل	2. بؤ: بؤرة	2. متق: متقبل
3.مف: مفعول به	3. م منا: موقع المنادى	3. Ø: عنصر محذوف	3. مست: مستقبل
4. ص: صفة	4. م أ: موقع الأدوات		4. أ: أداة
5. ط: رابط (كان ...)			5. ز م: زمان
6. م س: مركب إسمي			6. مكا: مكان
7. م ح: مركب حرفي			7. حل: حال
8. م ظ: مركب ظرفي			8. عل: علة
9. ح: حمل			9. مصا: مصاحب
10. محم: محمول			

11. مض: موضوع			
12. ب ح: بنية حملية			
13. ب و ظ: بنية وظيفية			
14. ب مك: بنية مكونية			
15. مض: ماضي			
16. حا: حاضر			

المبحث الر لع: دراسة الجملة العربية من منظور النحو الوظيفي.

بما أن محور الدراسة ومركزها في هذه النظرية "النحو الوظيفي" هي الجملة إذ تنطلق منها كونها قاعدة تواصلية باعتبارها صيغة جاء ملبية للمقام بطريقة خاصة[1]، لذلك صرفنا النظر إلى تطبيق قواعد النظرية على الجملة العربية.

ولتطبيق قواعد النحو الوظيفي، لدينا مجموعة من الأمثلة لدراستها وفق هذا المنظور كما يلي:

1. شرب خالد شايا البارحة
2. سافر علي البارحة إلى العاصمة.
3. زيد، أبوه مريض.
4. جاءت أخته اليوم، خالد
5. يا مؤذن حان وقت الصلاة.

النموذج الأول:

تحليل هذه الجملة كما يلي:

الحمل = محمول + موضوع ⟸ بنية حملية

شرب: محمول

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل: الجملة العربية في اللغة العربية، ص185.

خالد: موضوع 1

شايا: موضوع 2

البارحة: موضوع

شرب خالد شايا البارحة حمل

فعل + فاعل+ مفعول به+ زمان ⟸وظائف تركيبية

محمول+ منفذ+ متقبل+ ظرف ⟸وظائف دلالية

محور + بؤرة + Ø + Ø ⟸ وظائف تداولية

وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟸بنية وظيفية

وظائف تداولية ⟸ بنية مكونية

بعد هذا التحليل للجملة العربية يمكن تمثيله في مخطط للتوضيح وذلك كما يلي:

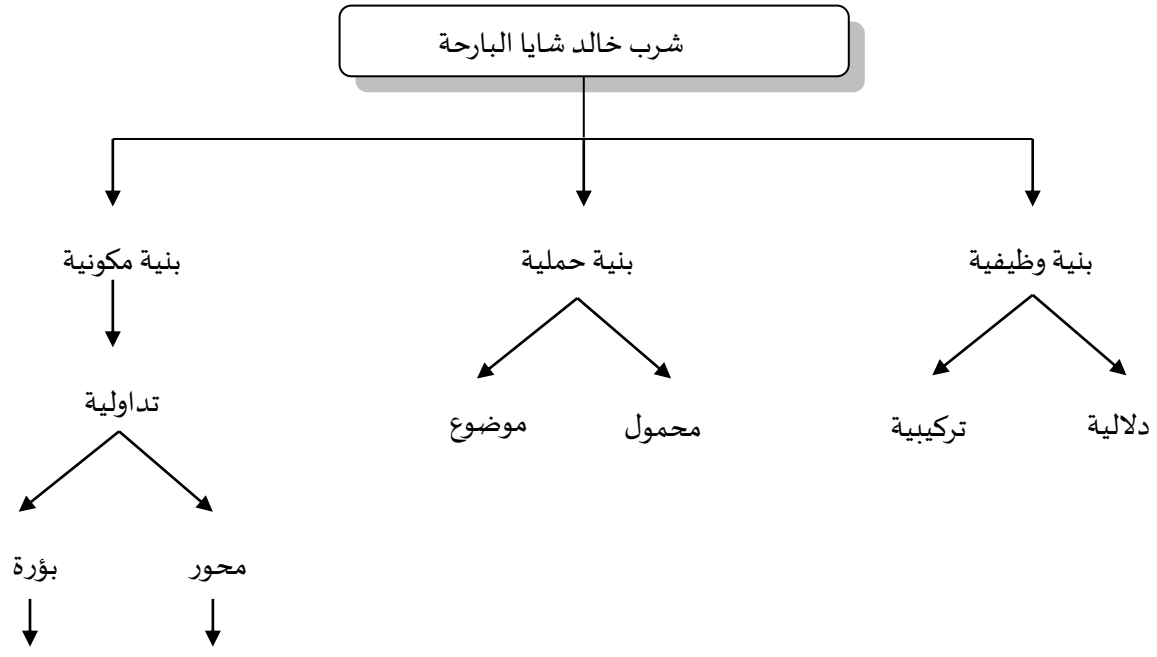

شرب خالد

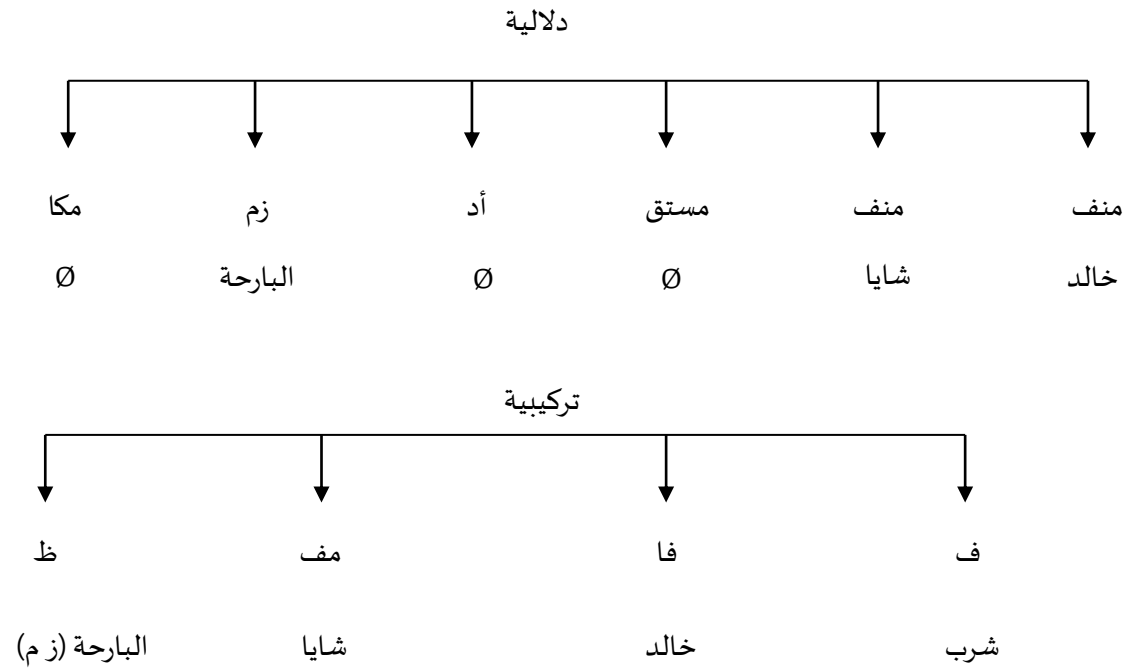

النموذج الثاني: سافر علي البارحة إلى العاصمة

تسمى هذه الجملة في النحو الوظيفي بالحمل والتي تتكون من محمول واحد وعدة موضوعات، وهذا المحمول هو سافر والموضوعات هي علي (موضوع 1) والبارحة (موضوع 2)

إذن: محمول + موضوع1+ موضوع 2 ⟸ بنية حملية

ويمكن أيضا تحديد الوظائف التركيبية والدلالية في هذا الحمل

سافر علي البارحة إلى العاصمة ⟸ حمل

فعل+ فاعل+ زمان+ أداة+ مكان ⟸ وظائف تركيبية

محم+ منف+ ظر+ أد+ طرف ⟸ وظائف دلالية

محور + بؤرة + Ø + Ø +Ø ⟸ وظائف تداولية

وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟸ بنية وظيفية

وظائف تداولية ⟸ بنية مكونية

من خلال هذا التحليل للجملة العربية تم تحديد مكونات الجملة مع بنياتها الوظيفية والدلالية والمكونية، إذ يمكن أيضا تلخيص هذه الدراسة من خلال التمثيل الآتي:

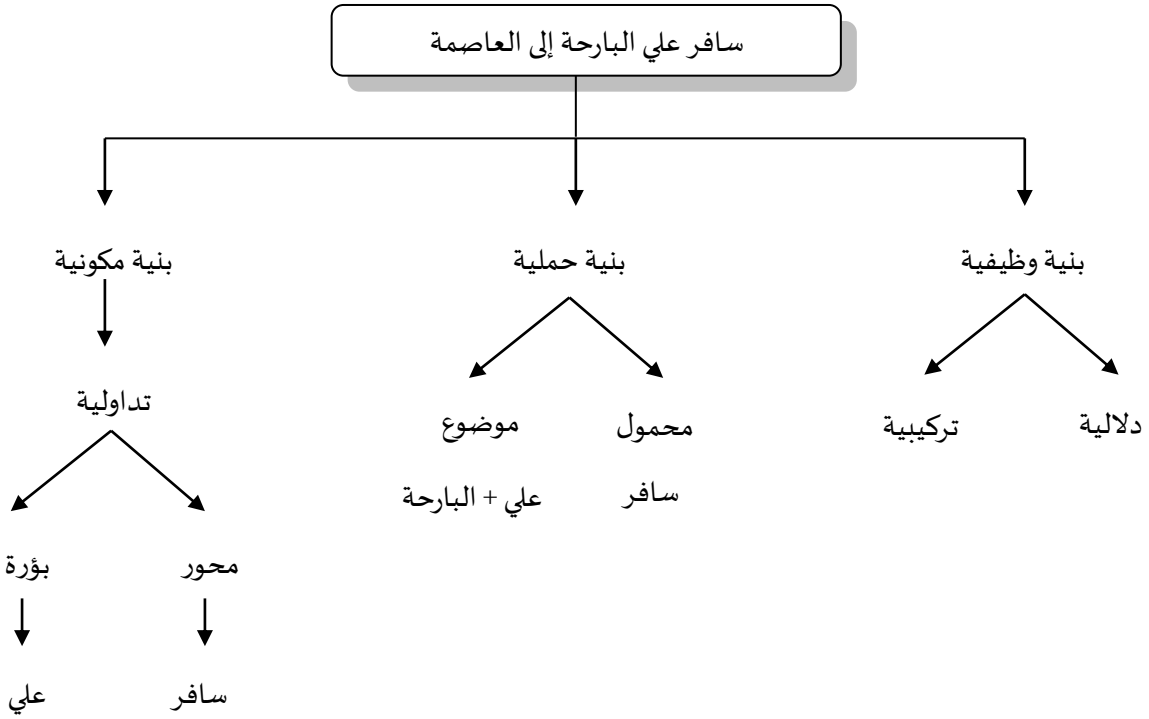

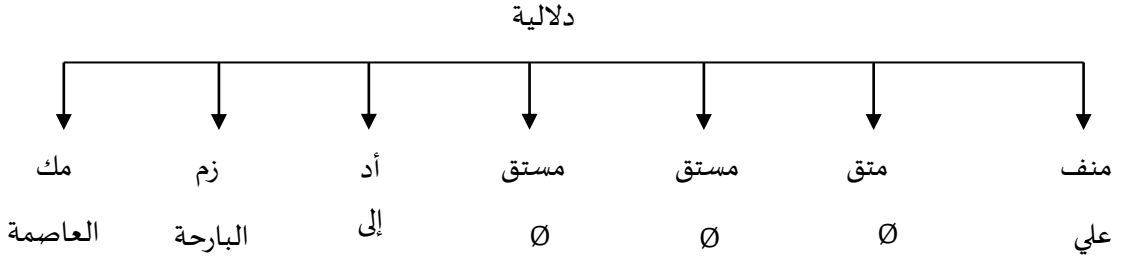

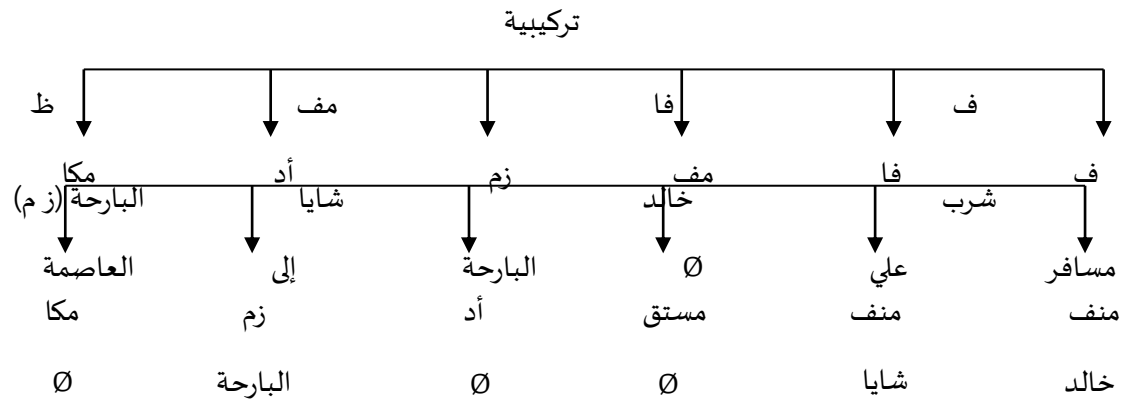

النموذج الثالث: زيد أبوه مريض

هذه الجملة يقابلها مصطلح الحمل في النحو الوظيفي حيث يتكون من مبتدأ (زيد) محمول (أبوه) وموضوع (مريض).

إذا فبعد تحديدنا للمحمول والموضوع يمكن تحديد أيضا البنيات والوظائف لهذا الحمل كما يلي:

زيد، أبوه مريض ⇦ حمل

مبتدأ+ محور+ موضوع ⇦ بنية حملية

مبتدأ + محور+ بؤرة ⇦ وظائف تداولية ⇦ بنية مكونية

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن في الجملة الإسمية لا توجد وظائف تركيبية ودلالية عكس الجملة الفعلية التي توجد فيها كل الوظائف.

فيمكن أن نقوم بتوضيح الجملة الإسمية والتمثيل لها من خلال المخطط الآتي:

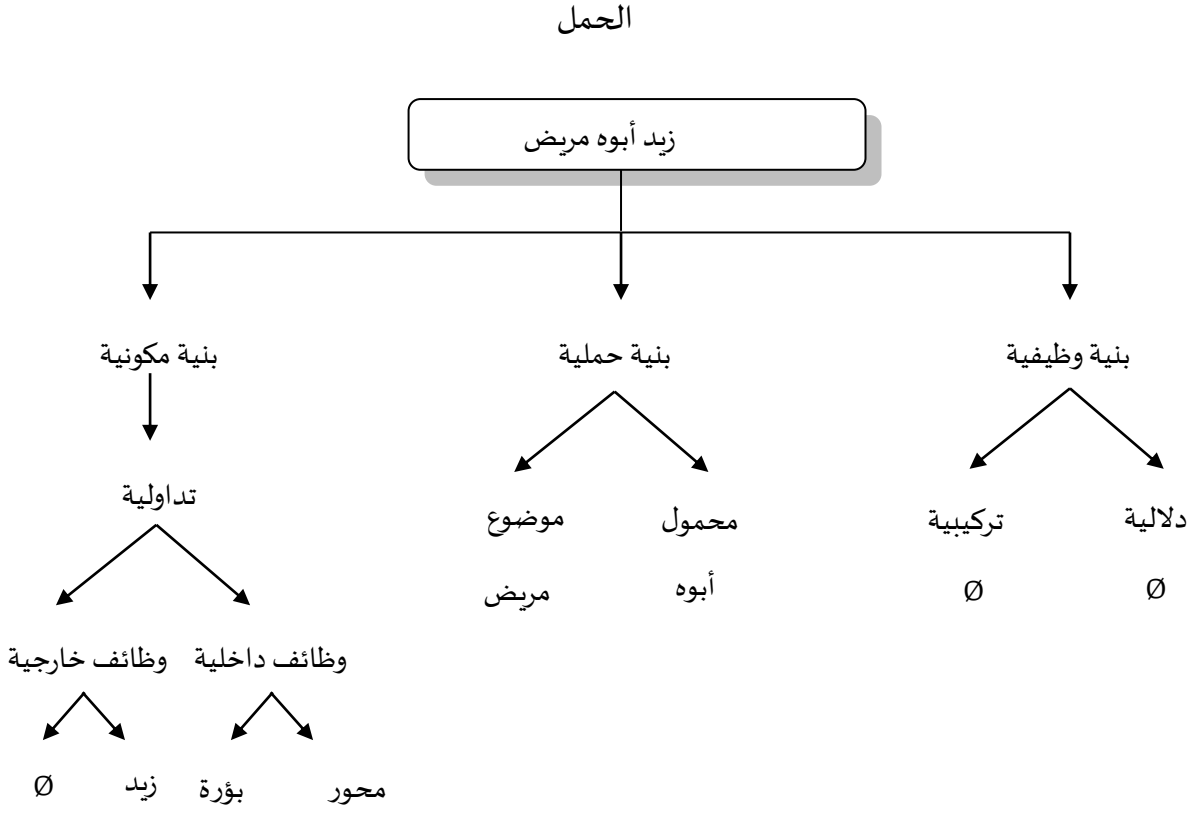

النموذج الر لبع: جاءت أخته اليوم، خالد

هذا الحمل يتكون من محمول وموضوعات، فالمحمول هو (جاءت) وموضوع 1 (أخته) وموضوع 2(اليوم)، وهذا الحمل له وظائف وبنيات نحددها كما يلي:

جاءت أخته اليوم، خالد

محم+ مض1+ مض2، خالد ⟸ بنية حملية

فعل+ فاعل+ مف+ زمان، خالد ⟸ وظائف تركيبية

محم+ منفذ+ متقبل+ ظرف، خالد ⟸ وظائف دلالية

محور+ بؤرة+ Ø+ ذيل ⟸ وظائف تداولية

وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟸ بنية وظيفية

وظائف تداولية ⟸ بنية مكونية

ملاحظة: إن المبتدأ يأتي دائما في الجملة الإسمية في بداية الحمل على اليمين، أما بخصوص الذيل فيأتي في الجملة الفعلية في نهاية الحمل على اليسار، وهما مكونان خارجيان، أما المكونان الداخليان: المحور والبؤرة.

يمكن تمثيل هذا الحمل جاءت أخته اليوم، خالد ؛ من خلال المخطط الآتي للتوضيح أكثر:

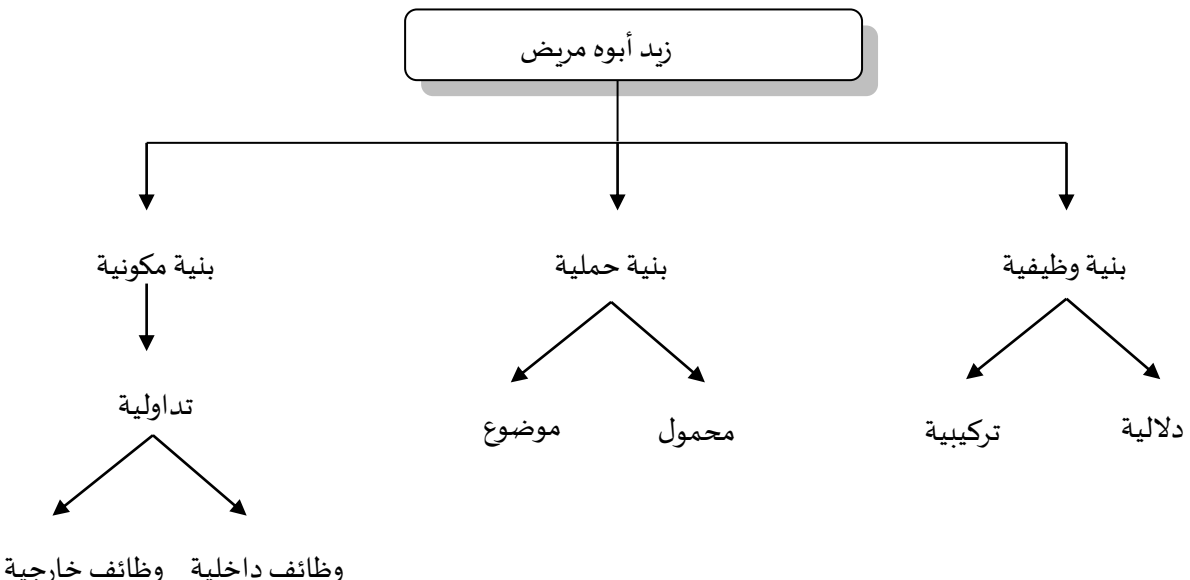

جاءت أخته

ذي

Ø

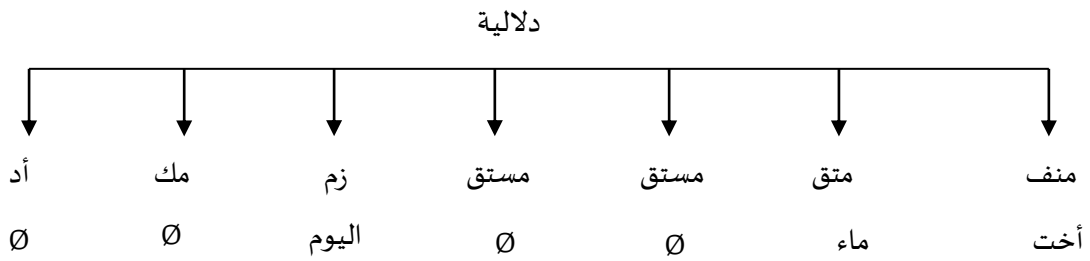

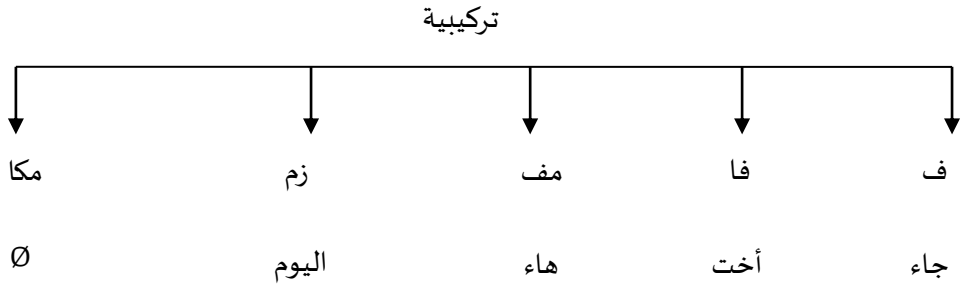

النموذج الخامس: يا مؤذن، حان وقت الصلاة

إن هذه الجملة يصطلح عليها في النحو الوظيفي بالحمل، والتي تتكون من وظائف خارجية وداخلية، الخارجي هو المنادى المتكون من أداة والإسم (يا مؤذن)، أما الداخلي هو ما تكون من محمول (حان) وموضوع 1 (وقت) وموضوع 2(الصلاة).

إذا يمكن تحديد مختلف المكونات الوظيفية والبنيات بعد تحديد المنادى، المحمول والموضوع وذلك من خلال ما يلي:

الحمل:

يا مؤذن، حان وقت الصلاة

يا مؤذن/ محم+ مض1+ مض2 ⟸ بنية حملية

يا مؤذن/ ف+ فا+ مف ⟸ وظائف تركيبية

يا مؤذن/ محم+ زم+ متق ⟸ وظائف دلالية

منادى، محو+ بؤ+ Ø ⟸ وظائف تداولية

وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟸ بنية وظيفية

وظائف تداولية ⟸ بنية مكونية

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

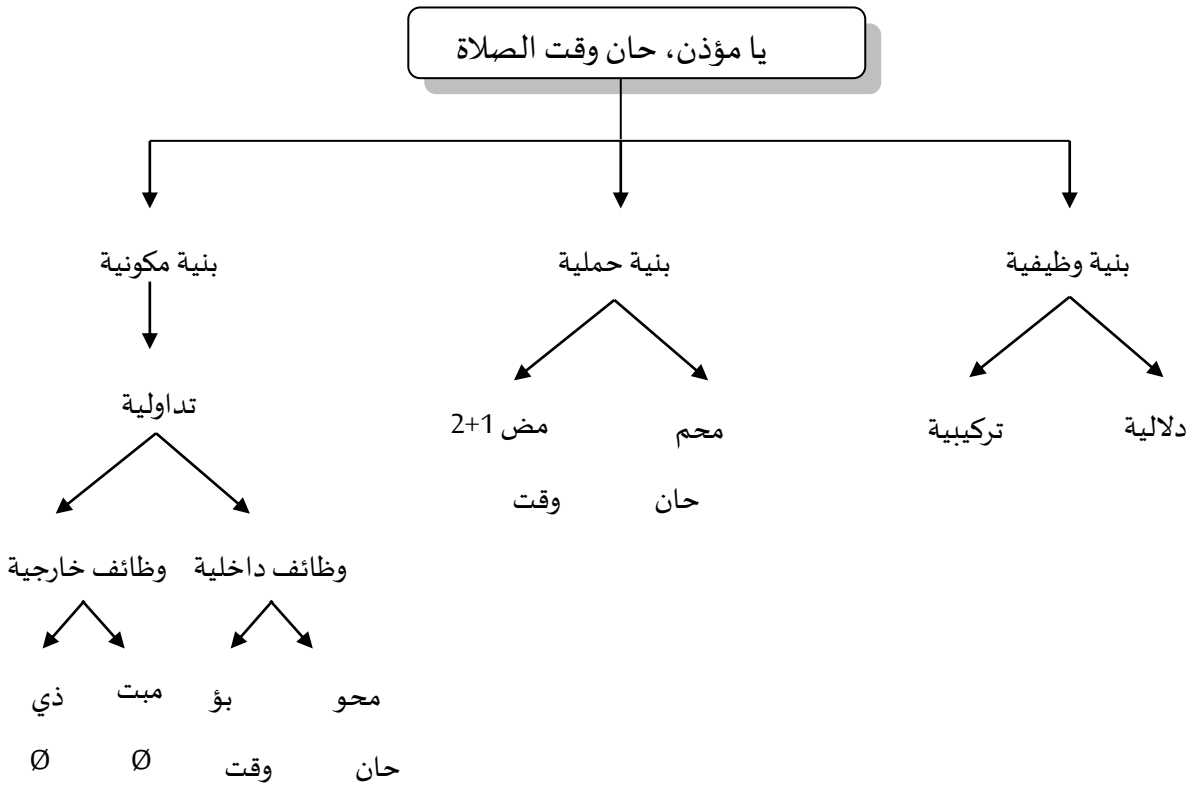

نستخلص من خلال دراستنا للجملة العربية وفق المنظور الوظيفي أنها تمر على بنيات وظيفية للتوضيح أكثر وهذه البنيات هي:

البنية الحملية، البنية الوظيفية، البنية المكونية.

كما نستخلص أن الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية يتم حسب النحو الوظيفي بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية ثم الدلالية ثم إسناد الوظائف التداولية ويتم نقل البنية الوظيفية كما حددناها آنفا إلى بنية مكونية بواسطة النسق الثالث من القواعد "قواعد التعبير" كما يبين الرسم الآتي:[1]

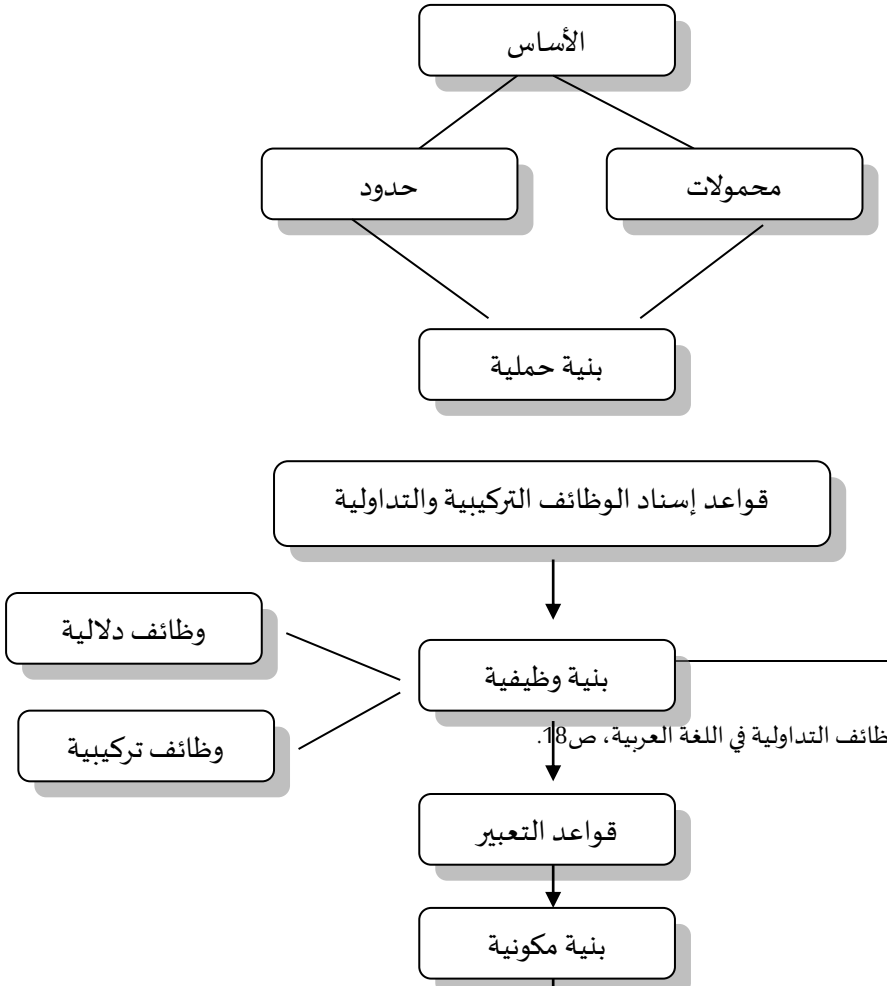

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص18.

التعليق على الدراسة:

يعد النحو الوظيفي أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، فهو حسب المتوكل محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال الكلامية)[1] إذ أنه من أكثر المناهج تداولا على مستوى الدراسات اللغوية وخاصة بعدما طبقناه على اللغة العربية (الجملة العربية) كما سبق مع النظرية التوليدية التحويلية، وهي كذلك استفادت منها واستدركت نقائصها من بينها الوظيفة، والتي غفل عنها التوليديون التحويليون في دراساتهم.

لقد كان اهتمام العلماء اللغويون بالغا بالنحو الوظيفي، لأنه يعتمد على مكون مركزي وهو "الوظيفة" ويقوم على مبدأ التواصل وكونها نظرية جعلت خلق تحاور العلوم وهذا ما يساعدها في تواصلها وع مختلف الأنساق المعرفية، ومن هذا المبدأ تدرس اللغة بعيدا عن كل تجريد إذ جعلت من ذلك حيوية علمية وتبحث دائما عن النسق التواصلي الواسع لتضع الجملة بين ثنائيتي الوصف والإنجاز، أي تجعل من الجملة صيغة ليست بنيوية أو توليدية وإنما صيغة متميزة تأخذ من التوسط بين الوصف والإنجاز لأن الجملة حسبهم تخضع لتبدلات ذهنية.

[1] ينظر، يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مرجع سابق، ص35، ص36.

إن الموضوع الذي يخدم هذه النظرية هو اعتمادها على المبدأ القاضي بتبعية البنية للوظيفة وكيفية تفاعلهما، إذ تعتبر من أمهات القضايا من حيث تحليل اللغة[1] ، كما يتناول النحو الوظيفي طريقة تفسيرهما انطلاقا من المقام وسياق الحال أثناء التعبير عن الأغراض التواصلية من أجل وصف الملكة التبليغية للمتكلم والسامع لأنها تدرس علاقة اللغة بالمجتمع.

تختلف نظرية النحو الوظيفي عن النظرية البنيوية التي تدرس اللغة باعتبارها نظاما معزولا عن الواقع، وتكتفي بالمدونة.[2]

إن الجملة العربية في هذه النظرية كبنية إفراز للعلاقات الحيوية المقامية، فهي صيغة جاءت ملبية للمقام الذي استدعاها تلفظا أو إنجازا على طريقة خاصة مثال ذلك: التقديم والتأخير لبعض العناصر أو الحذف الذي يطرأ عليها.

قد اهتمت بتغطية جوانب أساسية ومركزية في الظاهرة اللغوية من وصف وتفسير لأنها تداركت الثغرات التي أوجدتها اللسانيات غير الوظيفية كما أنها استطاعت أن تخلق منظومة مصطلحية لأنها جعلت مصطلح الحمل بدل مصطلح الجملة المتكون من محمول وموضوعات، وجاءت أيضا بوظائف جديدة لكل بنية، من وظيفة تركيبية وتداولية ودلالية أما بالنسبة للمصطلحات الجديدة التي جاء بها هي: البؤرة والمحور ويدخلان في الوظيفة التداولية وهي داخلية فيها، أما الخارجية فهي المبتدأ والذيل والمنادى، وهذا الذي جعل منها نظرية منفتحة عالمية مرنة تتعدى البنية الواحدة، لذلك يمكن القول بأنها نظرة وليدة، والذي يميزها أكثر هو اشتمالها على مختلف علاقات الجملة الدلالية والتركيبية والتداولية.

البنيات المتمثلة في الحمل الواحد ثلاث: بنية حملية وبنية وظيفية (تركيبية دلالية) وبنية مكونية (تداولية)، وقد مثل ذلك أحمد المتوكل الرسم السابق بتطبيقه لمختلف القواعد الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير.[3]

---

[1] ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، موفم، 1992، ص52.

[2] ينظر: لمونس زينب، المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم (الجرجاني والزمخشري والسكاكي)، رسالة دكتولاه، تخصص اللسانيات، قسنطينة، مخطوط 2017/2016، ص23، 24.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص22.

لقد حظيت نظرية النحو الوظيفي باهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين العرب والغرب وهذا ما ساهم في تطورها وإغنائها لأنه تم التعرف على كل هذا من خلال التطبيق والدراسة التي تطرقنا لها على الجملة العربية من خلال المباحث السابقة من هذا الفصل.

خاتمة

بعد هذه الجولة في رحاب الجملة العربية وتمحيص آراء الدارسين الزمنية والموازنة بين وجهات نظرهم القيمة، تمخض البحث عن حملة نتائج والذي يتراءى لنا أن الضرورة لا تلح على ذكر نتائج المباحث والفقرات جميعها ارتكانا إلى الإيجاز، وتجنبا للإسهاب الذي لا موجب له، ومن ثم نجمل فيما يلي أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج:

النحو ميزان اللغة العربية والمدخل إلى دراسة علومها والعلوم الانسانية، ولعلنا لم نبالغ إن قلنا أنه أعظم الكنوز التي تركها علماء العربية.

إن الجملة هي اللبنة الأساسية التي يستهل بها التقعيد النحوي، وعليه فهي تمثل الخلية الحية في جسم اللغة.

وهي التركيب الذي يتكون من عدة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدي فائدة ما.

استقر البحث على أن الجملة في أصغر صورها بهم وحدة لغوية تعبر عن معنى تام.

تعرض الجملة لعدة مفاهيم سواء في النحو العربي أو النحو المعاصر هذا ما جعل دراستها متعددة المصطلحات.

تابع النحاة المحدثون البحث في الجملة، وتمثلت جهودهم في دراسة بنيتها وتشكلها.

عرفها الوصفيون بالقيام بعملية الربط بين الفكرة والصورة الذي لا يخرج عن نطاق مفهوم، دي سوسير لوظيفة اللغة، أما التوزيعيون فالجملة عندهم تنتمي إلى الكلام باعتباره نشاطا فرديا متجددا.

اختلف الدارسون الغربيون في تعريفهم للجملة سواء في القواعد التقليدية أو المناهج اللسانية المعاصرة، وربما يرجع هذا التباين في مفهوم وتعدد في التعريفات إلى اختلاف المدارس والمناهج التي تناولت دراسة الجملة.

المدرسة التحويلية التوليدية توجه جديد تزعمه "نعوم تشومسكي" وهي الأخرى قامت على مجموعة من الأفكار والمبادئ مما جعلها تفرض مكانتها في الساحة اللسانية.

الباحث مازن الوعر اهتم بالنظرية التحويلية التوليدية ومحاولة تبسيطها وشرح مبادئها حتى يتمكن المبتدئون والمهتمون من فهمها وتطبيقها على قواعد اللغة العربية ومعالجة عدد القضايا المتعلقة بها.

هذه النظرية من أشهر النظريات التركيبية التي تؤكد أصالة النحو العربي ومدى استيعابه معطيات التوليد والتحويل، وما البنية العميقة في اصطلاح تشومسكي إلا الأصل المجرد في النظرية النحوية العربية، وما البنية السطحية إلا المدونة اللغوية التي سعى نحاة إلى تأصيلها في تلك البنية العميقة التي جردوها وافترضوا أن بنية الجملة قائمة عليها.

تمثل نظرية النحو الوظيفي آخر المحطات التي مرّ بها الدرس اللغوي والتي كان لها الدور البارز في توجيه دراسة اللغة من منطلق وظيفي تداولي.

نظر هذا الأخير لبنية الجملة وفقا لثلاث مستويات: التركيبي، الدلالي والتداولي، ومن هذا الأساس أقر بأن الجملة تشتق بواسطة ثلاث بنيات: بنية حملية وهي الأصل، بنية وظيفية وبنية مكونية.

يميز النحو الوظيفي بين الوظائف الدلالية وهي (منفذ، مستقبل، مستفيد، أداة) والوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) والوظائف التداولية التي تنقسم إلى قسمين (وظائف داخلية البؤرة والمحور) ووظائف خارجية (المبتدأ، الذيل والمنادى).

عرفت الجملة في هذه النظرية بفعل لغوي يتميز بخصائص دلالية تعكسها خصائص بنيوية، صرفية، تركيبية.

تنقسم هذه الأخيرة في حسب بساطتها وتركيبها إلى جمل بسيطة وجمل مركبة، أما حسب جنسها إلى: إسمية، فعلية، رابطية.

وفي الأخير تظل اجتهادات المحدثين أيضا لها دور في توجيه البحث اللغوي الحديث، لكنها لا تشكل بديلا للنحو العربي.

هذه أهم النتائج التي تم استخلاصها من البحث وهناك نتائج أخرى جزئية لم أتطرق إليها وقد تكون أهميتها لا تقل عن النتائج التي ذكرت.

قائمة المصادر والمراجع

المصادروالمراجع:

ابراهيم أنس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجاو المصرية، ط1، القاهرة، 1966.

إبراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، دار الفكر، ج1.

إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1413/1992، دار الفكر العربي.

ابن السراج، الأصول في النحو العربي تح عبد الحسين فتلى، ط3، بيروت، 1988، ج1.

ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، مصر، 1306ه، المطبعة الخيرية.

ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

ابن يعيش، شرح المفصل، ج1.

أحمد المتوكل، التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، المغرب، دار الأمان، ط1، 2005.

أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1987.

أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، المغرب، دار الأمان، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2010.

أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1987.

أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427ه/2006م.

أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1993.

أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيبة في اللغة العربية).

أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.

أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل التداولي)، دار الأمان، الرباط، 04 زنقة المأمونية، 1995.

أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، 1987.

أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ج3.

اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين.

أندريه مارتينية: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1985.

برجشتراسر، نص شوقي ضيف، التطور النحوي، ط2، القاهرة، 1994.

بلقاسم دفة، في النحو العربي، رؤية علمية في المنهج الفهم، التعليم، التحليل، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، عين مليلية، الجزائر، 2003.

تسارلز فرانكل، نظرات في التعليم الجامع، تر: محمد توفيق رمزي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، دط.

تمام حسان، اللغة العربية "مبناها ومعناها"، ط1، دار الثقافة، المغرب، 2001.

ج.فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الجواخلي وزميله، مكتبة الأنجلو المصرية.

الجرجاني، التعريفات، تح: نصر الدين التونسي، ط1، 2007، القاهرة.

جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي،مطابع مؤسسة الوحدة، 1982.

جونز ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ط1، مصر، 1985، دار المعرفة الجامعية.

الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، موفم، 1992.

حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير عند الهرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، دط، القاهرة، 1414ه/1994م.

حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية)، ط1، 2009م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 1988.

حليمة احمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخرومي والسامراني، ج6.

خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، دط، الاسكندرية، 1995.

دي سوسير، فردينارد، علم اللغة العام، تر: يوسف عزيز، ملاجعة: مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، 1988.

دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق للنشر والتوزيع، ط1.

ريمون طحان، الألسنة العربية، دار الكتب، ط1، 1981، بيروت، ج2.

الزايدي بوردامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة باتنة، 2014/2013.

سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، ط3، 1408/1988، مكتبة .....، القاهرة.

شحدة فارغ وجهاد حمدان وموسى عمايرة ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000م.

الشريف محمد الجرجاني، التعريفات، ط1، مصر، 1306ه، المطبعة الخيرية.

صالح الكيشو، مدخل إلى اللسانيات، تونس، دط، 1985، الدار العربية للكتاب.

عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف، مصر، ج1.

عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع75/19، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية.

عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، الجزائر، مجلة اللغة والآداب، العدد 10، 1996، نقلا عن صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، منشورات الإختلاف، ط1، 2008.

عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، 1982.

عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، دط، دت.

عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النحو التفريغي التحويلي (من خلال كتاب تشومسكي البنى التركيبية)، دراسة تحليلية نقدية، الجزائر، موفم للنشر، ط1، 2007.

عبد القادر المهيري وزملاؤه: أهم المدارس اللسانية،منشورات المعهد القومي لعلوم التربية تونس، 1986.

عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1984.

عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط1980،7، دار الشروق، جدة.

عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين.

فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، 2008، دار الفكر، الأردن.

فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامه، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 1427هـ-2007م.

فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري وآخرون، ط 2، القاهرة، 1993.

لمونس زينب، المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم (الجرجاني والزمخشري والسكاكي)، رسالة دكتولاه، تخصص اللسانيات، قسنطينة، مخطوط 2017/2016.

مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دكتوراه دولة في علم اللسانيات الحديث، مدرسة الدراسات اللسانية في جامعة دمشق، دار غلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1989م.

مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط2، 1979، القاهرة، ج4.

محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، تونس، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001، ج1.

محمد الشاوش، دراسة تركيب الجملة، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، 1981م.

محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر، 2001.

محمد عبادة، الجملة العربية مكوناتها، أنواعها وتحليلها، ط2، 2001، مكتبة الآداب، القاهرة.

محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، القاهرة، دار الغريب، دط، 2003م.

محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، دط، 1408ه/1998م.

مصطفى ابراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1959.

مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط1، 2007، القاهرة، ج3.

مهدي المخزومي، دراسات نقدية في النحو العربي، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957، القاهر.

مهدي المخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986.

موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2002.

موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريا، 2002.

ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1406ه/1986م.

نعوم تشومسكي، مظاهر النظرية النحوية، تر: مرتضى جواد باقر، دط، بغداد، 1983م.

يحيى بعطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النمو الوظيفي)، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة).

يحيى بعطيش، نحو نظرية وظيفية النحو العربي، أطروحة دكتوراه، اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006م.

يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة).

الملخص

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور مترامي الأطراف للجملة، وذلك من خلال مناقشة الجوانب المختلفة للنظرية النحوية الحديثة، والعمل على وصف ما يلج في كنه الدّرس اللساني المعاصر.

وإن موضوع "الجملة في الدرس اللساني الحديث والمعاصر"، رُصدت أهم أفكاره خلال مدخل وثلاثة فصول؛ الأول: تمت فيه مناقشة مفهوم الجملة وأقسامها عند المحدثين، والثاني وقف على النظريات اللسانية الحديثة وأهم المذاهب التي تناولت هذا الموضوع، إضافة إلى دراسة تطبيقية.

وقبل هذا استهل البحث بمدخل جاء كتمهيد للموضوع.

يتناول بحثي ما يتعلق بالجملة التي تعدّ الوحدة الأساسية القابلة للتحليل اللغوي، وتم عرض آراء المحدثين ونظرتهم للجملة وفق مدارسهم ومذاهبهم النحوية ومحاولتهم لإعادة تقسيمها متجاوزين التقسيم التقليدي القديم، كما عرّج البحث إلى تعريفات الجملة غير الموحدّة لاختلاف الباحثين ومذاهبهم.

Résumé :

Cette étude cherche à établir une perception large de la phrase, c'est un discutant les différents aspects de la théorie grammaticale moderne, et en travaillant pour décrire ce qui entre dans la leçon linguistique.

Et que le sujet de "La phrase dans la leçon de linguistique moderne et contemporaine", a reperé ses idées les plus importantes lors de l'entrée et trois chapitres; Le premier dans lequel une discussion a été faite le concept de ses sections chez les modernistes, et le second était base sur les théories linguistiques récentes et les doctrines les plus importantes qui traitaient de ce sujet, en plus d'une étude appliquée.

Leur vision de la phrase selon leurs écoles et doctrines grammaticales et leur tentative de les redistribuer, en contournant l'ancienne division traditionnelle, alors que la recherche laminait la phrase non uniforme des différents chercheurs et de leurs doctrines.

الفهرس

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ - ج
مدخل	**4**
الفصل الأول: الجملة و أقسامها عند المحدثين	
المبحث الأول: مفهوم الجملة عند المحدثين	**13**
المبحث الثاني: بنية الجملة عند الدارسين التوليديين التحويليين	**25**
المبحث الثالث: أقسام الجملة.	**39**
الفصل الثاني: الجملة في الدّرس اللّساني الحديث	
المبحث الأول: الجملة عند اللسانيين المحدثين.	**64**
المبحث الثاني: أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي.	**71**
المبحث الثالث: البنيةالعامة للجملة في النحو الوظيفي.	**76**
المبحث الرابع: نموذج تطبيقي (دراسة للجملة من منظور وظيفي)	**83**
خاتمة عامة	**98**
قائمة المصادر والمراجع	**101**
الملخص	
الفهرس	